الأمم المتحدة A/C.2/55/SR.18

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والخمسون
الوثائق الرسمية

Distr.: General
15 May 2001
Arabic
Original: Spanish

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة ١٨

المعقودة في المقر، نيويورك،
يوم الخميس، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد نيكوليسكو.....(رومانيا)

المحتويات

البند ٩٥ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع)

(أ) تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ (تابع)

(ب) اتفاقية التنوّع البيولوجي

(ج) توفير مياه الشرب والمرافق الصحية

(د) زيادة تنفيذ برنامج العمل للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

(ه) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في افريقيا

(و) تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، بما في ذلك تنفيذ البرنامج العالمي للطاقة الشمسية ١٩٩٦-٢٠٠٥

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى:
Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-69886
0069886

البند ٩٥ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع) (A/55/95 ، A/55/99-E/2000/86 وA/55/357)

(أ) تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ (تابع) (A/55/25 ، A/55/78-E/2000/56 ، A/55/94 ، A/55/120 و A/55/447)

١- **السيد أكاساكا** (اليابان): قال ان الاجتماع المعتزم عقده بعد سنتين (عشر سنوات بعد مؤتمر ريو) لاستعراض تنفيذ التدابير المقترحة في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، المعقود في ريو دي جانيرو في سنة ١٩٩٢، سوف يتيح فرصة لاستعراض تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج أخرى بغية استبانة المجالات التي يلزم فيها بذل مزيد من الجهود.

٢- وأضاف قائلا ان اليابان تدرك المشاكل التي تواجه البلدان النامية وتدرك ضرورة الحاجة الى مساعدتها في جهودها من أجل بناء القدرات في ميدان البيئة. وذكر أن حكومة اليابان التي اتخذت سلسلة من التدابير لمعاونة البلدان النامية، مثل المبادرة المتعلقة بالتنمية المستدامة ومبادرة كيوتو، سوف تواصل الوفاء بالتزامها بتقديم هذه المساعدة. وفي الواقع، أُنفق في سنة ١٩٩٨ على مشاريع تتصل بالحفاظ على البيئة وتحسين أحوالها مبلغ ٣ر٢ بليون دولار، أي ربع المساعدة الانمائية الرسمية المقدمة من اليابان الى البلدان النامية.

٣- وذكر أن اليابان ترى أن هناك قضايا عديدة تستحق المداولة في الاجتماع الموافق مرور عشر سنوات بعد مؤتمر ريو (ريو + ١٠) وأثناء العملية التحضيرية. فأولا، هناك حاجة الى استعراض شامل للتقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ منذ اعتماده، حيث انه قد حدثت تغيرات سريعة، وظهرت مشاكل بيئية جديدة وتسارعت خلال هذه الفترة خطى العولمة. وأصبح من الأمور الأساسية صوغ سياسات جديدة تعالج الظروف البيئية الحالية والمستقبلية، والتغيرات السريعة في الحالة الاجتماعية – الاقتصادية وآثار العولمة. وثانيا، من الأهمية تعزيز أوجه التآزر والتنسيق فيما بين الأنشطة النابعة من الاتفاقيات والبروتوكولات ذات الصلة بالبيئة، بقصد الحد من ازدواجية الأنشطة وتدعيم الأنشطة الجارية وتشجيع التعاون الدولي. وثالثا، ترى اليابان أنه ينبغي انشاء فريق من الخبراء والدعوة الى اجتماع للشخصيات البارزة كجزء من العملية التحضيرية. ومن الأمور الحاسمة لاحراز النجاح إشراك ليس فقط الحكومات، بل أيضا إشراك قطاع الأعمال التجارية والصناعة والمنظمات غير الحكومية والأوساط العلمية وغير ذلك من الجماعات الرئيسية من جميع مناطق العالم. ومن الضروري دعم الزخم السياسي لكيلا يصبح اجتماع "ريو+١٠" مجرد مؤتمر دولي آخر.

٤- ومضى قائلا ان اليابان تتطلع باهتمام الى أن يعقد اجتماع "ريو+١٠" في آسيا، حيث يعيش ٦٠ في المائة من سكان العالم، وهي القارة التي تعاني حاليا مشاكل بيئية خطيرة: نسبة كبيرة من كتلتها الأرضية معرضة للجفاف؛ تلوث شديد في الهواء؛ ابتعاثات من ثاني أكسيد الكربون، السبب الرئيسي في الاحترار العالمي، وهي تتزايد بخطى متسارعة، ويتطلب الأمر بشكل عاجل الحفاظ على التنوع البيئي. وترى اليابان أن عقد الاجتماع في آسيا سيكون له أثر مُلهم في السعي وراء حلول دائمة لتلك المشاكل البيئية، وان هذه الحلول ربما تتكرر في بقاع أخرى من العالم.

٥- وأوضح أن المشاركين في المؤتمر الوزاري المعني بالبيئة والتنمية في آسيا والمحيط الهادئ، المعقود في أيلول/سبتمبر في كيتا-كيوشو (اليابان)، اعتمدوا

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى:
Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

الاعلان الوزاري والرسالة الاقليمية الموجهة الى اجتماع "ريو+١٠" وفيهما شدد المشاركون، مع ادراكهم لأهمية إذكاء الوعي بالمسائل العالمية، على اقتناعهم بأن عقد اجتماع "ريو+١٠" في المنطقة، سوف يساعد على تحقيق التنمية المستدامة في تلك المنطقة وما يتجاوزها. وقد أعلن هؤلاء تأييدهم تماما لعقد الاجتماع في اندونيسيا استجابة للعرض السخي الذي تقدمت به حكومة ذلك البلد. واختتم قائلا ان اليابان من جانبه مستعد لتوفير الدعم الكامل من أجل التحضير للمؤتمر.

٦- **السيدة بوز** (الهند): قالت انها تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا، وهو يتكلم نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين، وقالت ان مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، المعقود في ريو دي جانيرو في سنة ١٩٩٢ أطلق مبادرة عالمية النطاق من أجل التنمية المستدامة والبيئة استنادا الى تفاهم بوجوب تلبية الاحتياجات الأساسية للبلدان النامية. وأضافت ان من المسلّم به أن الأولويات المهيمنة بالنسبة للبلدان النامية، وهي النمو الاقتصادي والقضاء على شأفة الفقر، تتطلب موارد كبيرة، وهذا معناه أنها ليست قادرة على ادرار موارد محلية كافية للتصدي للشواغل البيئية المقلقة. وهذه البلدان النامية ستكون، بدون مساعدات من المجتمع الدولي، غير قادرة على تحقيق الأهداف البيئية لجدول أعمال القرن ٢١، ما لم تتجاهل أنشطتها الانمائية الخاصة. وفي ظل هذ الظروف، أقام مؤتمر ريو توازنا بين الأمور اللازمة الانمائية والبيئية، وخلق المؤتمر اطارا للمساعدات المقدمة من المجتمع الدولي لاستكمال ودعم جهود البلدان النامية لتحقيق التنمية المستدامة. ومن المتعين أن ينجز هذا عن طريق نقل موارد جديدة واضافية وتكنولوجيات سليمة بيئيا الى البلدان النامية بشروط ميسّرة وتفضيلية، بغية تغطية التكاليف المتزايدة التي ينطوي عليها الوفاء بالالتزامات البيئية.

٧- واستدركت قائلة ان البلدان النامية بذلت جهودا جديرة بالثناء في سبيل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ في بيئة عالمية صعبة بشكل غير عادي، ومع ذلك فان الموارد والتكنولوجيات الموعودة من البلدان المتقدمة النمو فشلت في أن تتحقق. وقد اعترف اجتماع "ريو+٥" "قمة الأرض" الذي عقدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في سنة ١٩٩٧ بأن البلدان الصناعية أخفقت في الوفاء بالتزاماتها الدولية التي عقدتها طواعية في جدول أعمال القرن ٢١ من أجل مساعدة البلدان النامية أو للوفاء بالتزاماتها الخاصة بموجب المبادئ المشتركة ولكن المتباينة ومبدأ من يلوّث يدفع الثمن، في ضوء تاريخها الخاص بالتصنيع وخيارات التكنولوجيا الى جانب أنماط غير مستدامة للانتاج والاستهلاك. وأضافت قائلة انه لمما يؤسف له أن كثيرا من المهام التي تعهد بها المجتمع الدولي في مؤتمر قمة الأرض لا تزال الى حد كبير بغير تحقيق وان التنمية المتواصلة للبلدان النامية لا تزال هدفا بعيدا في حين يجري استنفاد موارد الأرض بشكل سريع.

٨- ومضت قائلة ان الأعمال التحضيرية لاستعراض السنوات العشر لجدول أعمال القرن ٢١ في ظل ظروف الأداء المخيّب للأمل في السنوات الثماني السابقة. بيد أنه من المشجع أن الاعلان بشأن الألفية قد أعاد التأكيد على مبادئ التنمية المستدامة على النحو المبين في جدول أعمال القرن ٢١، ويحث الاعلان على بذل قصارى الجهود لتحرير البشرية من خطر العيش على كوكب أفسدته الأنشطة البشرية على نحو لا رجعة فيه. وذكرت ان وفدها سوف يسعى الى تقديم اسهام بنّاء في مداولات الجمعية العامة وفي العملية التحضيرية لاستعراض السنوات العشر بغية تحقيق نتائج مرضية.

٩- وواصلت حديثها قائلة ان استعراض السنوات العشر سوف يتيح فرصة لتجديد الالتزام السياسي بالتنمية المستدامة، ولتقييم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ واستبانة المعوقات التي تعرقل التنفيذ الفعال. وأوضحت أنه ينبغي توجيه الجهود الى تحقيق نتائج عملية المنحى من شأنها أن توجد آليات لكي تتيح للبلدان النامية، خلال اطار زمني محدد بوضوح، موارد مالية وتكنولوجيات سليمة بيئيا لكي يتسنى لهذه البلدان

أن تتقدم بوثبات قوية في مراحل التنمية. وقالت ان جدول أعمال القرن ٢١ ما زال يوفر أساسا متينا وحاسما من أجل معالجة الأهداف المزدوجة للتنمية والبيئة ويجب تنفيذها تنفيذا تاما، بدلا من اعادة التفاوض بشأنها.

١٠- وأضافت قائلة انه ينبغي لعملية الاستعراض أن تكون مفتوحة العضوية دون قيود، ومتسمة بالشفافية وروح المشاركة، ولهذا فانها تؤيد القرار الذي اتخذ في الدورة الثامنة للجنة التنمية المستدامة ومفاده أن هذه اللجنة ستصبح أثناء دورتها العاشرة لجنة تحضيرية مفتوحة العضوية من أجل تنسيق وتكامل المساهمات في عملية الاستعراض. وأكدت على الحاجة الى استعدادات ذات نوعية رفيعة وإلى مساهمات وتقارير يجري إعدادها نتيجة لمشاورات لكي تصبح متاحة بطريقة مناسبة من حيث التوقيت.

١١- ورحّبت بتوافق الآراء بشأن المؤتمر الاستعراضي ووجوب عقده في بلد نام، وقالت انها تتطلع الى اجراء مناقشات واتخاذ قرار نهائي أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة بشأن توقيت ومكان المؤتمر، وكذلك المسائل التنظيمية والاجرائية الأخرى لتيسير القيام بالأعمال التحضيرية في وقت مبكر.

١٢- واختتمت قائلة ان الاخلاص في التزام المجتمع الدولي باستعراض السنوات العشر سيتجلى في أبهى صوره اذا ما اتخذت البلدان المتقدمة النمو، فيما تبقّى من وقت قبل انعقاد المؤتمر، بعض الخطوات الملموسة في سبيل تحقيق التزاماتها في اطار جدول أعمال القرن ٢١.

١٣- **السيد ثاكور** (نيبال): قال ان هناك وعيا متزايدا بالعلاقة المترابطة بين التنمية المستدامة وحماية البيئة، في أعقاب انعقاد مؤتمر قمة الأرض في ريو دي جانيرو. فالاستغلال غير المستدام للموارد الطبيعية واستمرار تزايد السكان الى ما يربو على ٦ بلايين نسمة، أودى بنا الى نقطة صار مستقبل كوكب الأرض عندها في خطر. فاستنفاد الموارد المحدودة وتلاشي التوازن الايكولوجي يمكن أن يتركا أطفال العالم مع كوكب غير قادر على اقامة أود الحياة للبشر. وأكد أن الشواغل البيئية هي حقيقية بالتأكيد وتمس كل انسان على وجه الأرض. فالمشاكل البيئية لا تعرف حدودا وطنية، ولهذا يجب معالجتها في منظورها الصحيح وعلى أساس اقامة تعاون أكبر على الصعيدين الاقليمي والدولي.

١٤- وأضاف قائلا ان ثماني سنوات قد مضت منذ انعقاد قمة الأرض واعتماد جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج عمل ريو. وقد أحرز بعض التقدم خلال هذه الفترة في تنفيذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وخصوصا فيما يتعلق بالتنمية المؤسسية وإقامة توافق في الآراء. بيد أنه اضافة الى هذا، لا تزال الالتزامات المتعهد بها في ريو غير منفذة الى حد كبير. فالأنماط غير المستدامة للانتاج والاستهلاك في البلدان الغنية قد سبّبت ضررا شديدا للبيئة. وقد تزايد الفقر في البلدان الفقيرة كما تزايدت الضغوط على الموارد الطبيعية وعلى البيئة. ويجب على المجتمع الدولي أن يرقى الى مستوى التحدي المتمثل في الحفاظ على بيئته المشتركة عن طريق عمل منسق متضافر.

١٥- ومضى قائلا ان وفده يرحب بمبادرة الأمين العام بشأن عملية الاستعراض العشري ويرغب في أن يشدد على أن لا يكون جدول أعمال القرن ٢١ موضوع تفاوض. ففي عالم يعيش نصف سكان العالم على دولارين أو أقل للفرد في اليوم، وخُمس السكان يعيشون على ما يقل عن دولار واحد للفرد في اليوم، يعتبر القضاء على الفقر هو الأساس المعقول الوحيد للتنمية المستدامة في البلدان النامية؛ ولهذا ينبغي للمجتمع العالمي أن يجعل القضاء على الفقر الأولوية العليا. وفي هذا الصدد، يشيد وفده بالإعلان بشأ، الألفية الذي أصدره رؤساء الدول والحكومات والذي يحدد هدف القضاء على نسبة الفقرة بمقدار النصف في العالم بحلول سنة ٢٠١٥ والعمل على دخول بروتوكول كيوتو حيز النفاذ قبل حلول الذكرى

السنوية العاشرة لمؤتمر قمة الأرض. وطالب بأن يترجم الاعلان بشأن الألفية الآن الى أهداف ملموسة وعملية بحيث تترك أثرها الهام في حياة الناس.

١٦- وأردف قائلا ان نيبال، وهي أرض ترتفع فيها جبال هشة ويقطنها سكان يتزايد عددهم، كانت دائما داعمة لحماية البيئة والتنمية المستدامة. فصون البيئة كان أولوية وطنية قبل انعقاد مؤتمر قمة الأرض بفترة طويلة، وكان هناك تأكيد متجدد عليها منذ انعقاد مؤتمر القمة. فما يوجد على أرض نيبال من حدائق عامة ومناطق يحظر فيها صيد الحيوانات البرية، وبرامج للتشجير والغابات، وبرامج للحفاظ على مستجمعات الأمطار وغير ذلك من الأنشطة، انما هي أمثلة للجهود الجارية للحفاظ على البيئة وللنهوض بالتنمية المستدامة. وذكر ان نيبال طرف في عدد من الصكوك العالمية بشأن حماية البيئة، كما انها أنشأت وزارة مستقلة لإعطاء المزيد من قوة الدفع لتلك الأنشطة والنهوض بأعبائها. ويعتبر تقييم الأثر البيئي أمرا الزاميا بالنسبة الى جميع مشاريع التنمية، وقد شجعت حكومته جميع الوحدات الصناعية على انشاء معامل لمعالجة المياه القذرة باستصدار مزايا ضريبية ومزايا أخرى.

١٧- وأوضح أن حماية البيئة والتنمية المستدامة تتطلب استراتيجية من ثلاث شُعب. الأولى، يجب على جميع البلدان ، خصوصا البلدان الغنية التي تنتج وتستهلك بمعدلات أكبر، أن تبذل قصارى جهودها لتجنب الأنماط غير المستدامة للانتاج والاستهلاك.والثانية، يجب على جميع البلدان أن تبدي ارادة سياسية أقوى والتزاما أكبر لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبروتوكول كيوتو وغير ذلك من الاتفاقات والمواثيق الرامية الى حماية البيئة والنهوض بالتنمية المستدامة. والثالثة، يجب على تلك البلدان التي تتوافر لديها الموارد والتكنولوجيا ذات التأثير الهام أن تبدي تصميما أقوى على مساعدة أولئك الذين لا يستطيعون تحمل تلك التكاليف. واختتم قائلا انه بدون الدعم المعزز بدرجة كبيرة في النواحي المالية والتقنية والتكنولوجية من البلدان المتقدمة، لن تستطيع البلدان النامية أن تحرز تقدما يذكر.

١٨- **السيد جمال الدين** (مصر: قال ان وفد مصر يؤيد الكلمة التي ألقاها ممثل نيجيريا نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين. ويرحب وفده بالتدابير التي اتخذتها الأمم المتحدة للإعداد لمؤتمر استعراض السنوات العشر المعتزم عقده في سنة ٢٠٠٢، والذي سيكون فرصة للنظر بتعمق فيما أحرز من تقدم في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، الذي اعتمد في مؤتمر قمة الأرض في سنة ١٩٩٢. وعلى وجه الخصوص يشيد وفده بالتقرير المعنون "توقعات البيئة العالمية في سنة ٢٠٠٠"، الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وجاء فيه أن استمرار الفقر لدى الغالبية العظمى من سكان الأرض والتزايد الرهيب في معدلات الاستهلاك المبالغ فيها لدى القلية المتقدمة، هما السببان الرئيسيان للتدهور البيئي.

١٩- وأضاف قائلا ان مصر ترى أن هدف استعراض السنوات العشر هو تحقيق التنمية المستدامة لجميع الدول في اطار التعاون الحقيقي بين الشمال والجنوب. وأكد على ضرورة ألا يشهد مؤتمر عام ٢٠٠٢ التفاوض من جديد حول جدول أعمال القرن ٢١؛ وبدلا من ذلك من الضروري اعادة التأكيد عل المبادئ والالتزامات المحددة التي عقدتها الدول على نفسها لتعزيز مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ولبلوغ هذه الغاية، يتطلب الأمر قيام البلدان المتقدمة النمو بمعاونة البلدان النامية بالحصول على التمويل الضروري وبنقل التكنولوجيا الموائمة بيئيا الى هذه الدول. كما يتعين مساعدة البلدان النامية في مجال بناء القدرات المؤسسية بما يسمح لها بتحقيق التنمية المستدامة. وقال ان مصر، من جانبها، تؤكد على اعتبار جدول أعمال القرن ٢١ بمثابة الاطار الذي يمكن من خلاله التعرض لأية مستجدات تكون قد طرأت منذ عام ١٩٩٢.

٢٠- ومضى قائلا ان وفده يرحب بالتوصية التي اعتمدتها لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثامنة، بتحويل اجتماعاتها في دورتها العاشرة الى لجنة تحضيرية موسّعة العضوية من أجل استعراض السنوات العشر. وترى مصر أن عمل هذه اللجنة يجب أن يستند بالأساس الى نتائج

عملية التقييم الشامل لموقف تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على المستويات الوطنية والاقليمية والدولية، وتطالب مصر بأن تشمل عملية المراجعة كلاً من الموضوعات القطاعية والمتعددة القطاعات، وفي طليعتها موضوعات التمويل، ونقل التكنولوجيا، والمساعدات الفنية لبناء القدرات المؤسسية، والمساعدة الانمائية الرسمية، وحل مشكلة الديون، وتحرير التجارة، في اطار زمني محدد.

٢١- واستطرد قائلا انه مصر تؤيد انشاء الصندوق الاستئماني لتمويل مشاركة ممثلي البلدان النامية في الأنشطة التحضيرية لاستعراض السنوات العشر وفي الحدث نفسه، وتحث مصر البلدان المانحة على المساهمة في الصندوق.

٢٢- وأوضح أن وفده يرى أن يركز جدول أعمال استعراض السنوات العشر على عدد من البنود يتم امعان النظر فيها، وعلى اعتماد تدابير عملية، مع تبيان مصدر ومقدار التمويل المطلوب لتنفيذ هذه التدابير، وكذلك من سيقوم بتطبيقها. وقال انه ليس من الضروري التوصل الى مفاهيم جديدة بالنسبة للتنمية المستدامة، وانما فقط بوضع ما سبق الاتفاق عليه من مفاهيم والوفاء بالالتزامات المقطوعة في عام ١٩٩٢ والنظر في كيفية تطوير البناء المؤسسي المنظم بغية تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالبيئة في الأمم المتحدة، بما في ذلك برنامج العمل المستقبلي للجنة التنمية المستدامة مع مراعاة الخبرة المستفادة من الدورة الثامنة.

٢٣- وأوضح أن هناك حاجة الى كسب ثقة الشعوب فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات التي عُقدت في مؤتمرات الأمم المتحدة وفي قمة الألفية، وقال ان استعراض السنوات العشر يتيح فرصة للقيام بذلك.

٢٤- وأعلن ترحيب وفده بمبادرة طاجيكستان لاعلان عام ٢٠٠٣ "السنة الدولية للمياه العذبة"، حيث ان هذا سوف يزيد الوعي لدى المجتمع الدولي بشأن هذا المورد الهام للغاية. كما يرحب وفده بالقرار المتخذ لعقد اجتماع غير رسمي لدراسة القرار المعتزم تقديمه بشأن هذا البند، وأعرب عن الأمل في أن يعتمد هذا القرار بتوافق الآراء وأن تؤخذ في الحسبان آراء جميع الدول. وأضاف قائلا ان وفده يفهم مما جاء في المقرر دإ-٢/٦ بشأن أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والتي صدرت في تقرير مجلس الادارة عن دورته الاستثنائية السادسة (A/55/25)، سوف يتم تناول سياسة واستراتيجيات المياه في اجتماع يعتزم عقده في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ لكي تؤخذ في الحسبان آراء جميع الدول بشأن صياغة الاستراتيجية. واختتم قائلا ان وفده يرحب بالاعلان الوزاري الصادر في مالمو، السويد، وهو وثيقة استشرافية للمستقبل وصدرت في حينها المناسب، وتعدّ إسهاما في الجهود التي تبذل حاليا كجزء من الأعمال التحضيرية لاستعراض السنوات العشر.

٢٥- **السيد الحديد** (الأردن): قال ان وفده يؤيد الكلمة التي ألقاها ممثل نيجيريا نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين. ويرى وفده أن المشاكل البيئية في العالم هي نتيجة للمرحلة الراهنة التي تشهد نموا متسارعا وتزايدا في التجارة وتسارعا في التنمية والتصنيع. ولم تكن البلدان النامية تشهد من المخاطر البيئية مثل ما تشهده اليوم نتيجة نقل ودفن المخلّفات السامة على المستوى الدولي، رغم أنها تعرف خطر التخلص من النفايات الصلبة السامة، وخصوصا النفايات الكيماوية والمشعة. ويعد سوء استعمال المبيدات الحشرية والأسمدة الكيماوية في الزراعة عاملا آخر يساهم في تلويث التربة والمياه الجوفية، وهذا بدوره يشكل خطورة كبيرة على الطبيعة وعلى البشر. وأوضح أن الاصلاح المؤسسي وتعزيز القدرات التقنية تعتبر أساسية من أجل ادارة بيئية متكاملة تساعد على تخفيف تلك المخاطر. ولا بد من الاشارة الى ضرورة العمل على تسهيل حصول البلدان النامية على التكنولوجيات الوافية ليتسنى لها الحفاظ على البيئة الطبيعية ومعالجة التلوث. ولهذا فان وفده يحث على وجوب صياغة تدابير خاصة بالبيئة تركز على التنمية المستدامة، وتكون مناسبة لحالة الانفتاح والاعتماد المتبادل اللذين يميزان العالم الحديث. ومن الضرور تسهيل التنفيذ الكامل

لجميع الاتفاقيات المتعلقة بحماية البيئة البحرية وطبقة الأوزون. وذكر أن تنوع الأحياء النباتية والحيوانية يواجه خطر الإنقراض وزوال أنواع عديدة ونادرة بسبب الأنشطة البشرية. ولا بد بالتالي من ايلاء عناية خاصة لمساعدة البلدان النامية في جهودها لمكافحة التصحر والجفاف.

٢٦- وأكد أن صناعة وتخزين أسلحة الدمار الشامل وخصوصا الأسلحة النووية منها تشكل خطرا شديدا على البيئة والانسان، وخصوصا بسبب أخطار الاشعاع الذي ينتج من تجارب الأسلحة النووية وطمر النفايات المشعة. وفي ظل هذه الظروف، ومن أجل ايجاد منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، يحث وفده الدول في الشرق الأوسط على الاعلان عن مخزونها من الأسلحة النووية وعلى التوقيع دون إبطاء على اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية دون ابطاء، وعلى اخضاع مفاعلاتها ومراكز أبحاثها ومرافقها النووية للتفتيش الدولي، والاعلان عن أماكن طمر نفاياتها ومرافقها النووية وأماكن اجراء التجارب بهدف إزالة الأخطار الناجمة عن الاشعاع.

٢٧- **السيد سيوك-يونغ تشوي** (جمهورية كوريا): قال ان الدورات السنوية التي تعقدها لجنة التنمية الاجتماعية عملت، منذ انعقاد مؤتمر ريو التاريخي الهام في سنة ١٩٩٢، على تقييم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وأضاف ان استعراض السنوات العشر يطرح تحديات ضخمة أمام المجتمع العالمي، اذ ان الالتزامات التي عُقدت قبل عشر سنوات لم تبلغ مستوى الآمال المتوقعة المعقودة عليها، رغم المنجزات التي تحققت في مختلف الميادين. بيد أنها ينبغي أن تمثّل فرصة قيّمة لتنعش من جديد روح مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وللوفاء بالالتزامات التي عُقدت هناك.

٢٨- واستطرد قائلا ان الجمعية العامة، في دورتها الخامسة والخمسين، مكلفة بمهمة على قدر من الأهمية وهي اتخاذ قرار بشأن جدول الأعمال، والمواضيع الرئيسية وموعد ومكان اجتماع الاستعراض العشري، بالاضافة الى المسائل المتصلة بالعملية التحضيرية. وطالب بأن يكون جدول أعمال هذا الحدث والمواضيع التي ستناقش فيه مركزة وعملية المنحى وتتسم بطابع استشراف المستقبل لضمان احراز نتيجة مثمرة ولإبراز الأهمية السياسية للحدث. ويمكن لجدول الأعمال أن يشمل مسائل قطاعية مثل المياه والطاقة - وهي مسألة لم يتم تداولها بدرجة كافية في الاتفاقيات الخاصة بالبيئة - والمسائل المتعددة القطاعات مثل الموارد المالية ونقل التكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

٢٩- ومضى قائلا ان جمهورية كوريا تقترح أن يكون موضوع الحدث "الشراكة العالمية للنهوض بالتنمية المستدامة في عصر العولمة".

٣٠- واستدرك قائلا ان وفده وان كان يوافق على الإطار الزمني للعملية التحضيرية على النحو المبين في تقرير الأمين العام المعنون "كفالة التحضير الفعال للاستعراض العشري للتقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١) (A/55/120) وعلى الحاجة الى إسهام من العملية على الصعيدين الوطني والاقليمي، فانه يشعر بالقلق ازاء المعوقات الخاصة بالوقت اللازم لعقد دورات موضوعية، اذ ان أول دورة موضوعية لن تعقد حتى مطلع سنة ٢٠٠٢، وفقا للجدول الزمني الأولي. ولهذا يقترح وفده أن تنظر اللجنة في عقد أول دورة موضوعية في أواخر سن ٢٠٠١. ومن الأهمية الفائقة أيضا أن تعقد الدورة التنظيمية في السنة التالية؛ وما لم يكن بالإمكان أن توفر الدورة مبادئ توجيهية ملموسة من أجل الحدث النهائي والعملية التحضيرية، فان العمل التحضيري على الصعيدين الوطني والاقليمي في النصف الأخير من سنة ٢٠٠١ قد لا يسفر عن نتائج مرضية. وسوف يتم البت في مكان انعقاد الاستعراض العشري في أقرب وقت ممكن ليتسنى لجميع البلدان التحضير من أجل الحدث بطريقة كافية؛ ولهذا فانه يهيب بجميع البلدان المعنية أن تتعاون بشكل وثيق لايجاد حل ودّي. وقال ان جمهورية كوريا تدرس امكانية تقديم اسهام في الصندوق الاستئماني الخاص بالاستعراض

العشري، حالما يتم لإنشاء هذا الصندوق، وذلك لمعاونة البلدان النامية على المشاركة في هذا الحدث.

٣١- **السيد كوغدا** (بوركينا فاصو): قال ان وفده يؤيد تماما الكلمة التي ألقاها ممثل نيجيريا نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين. وأضاف ان أي بلد في عالم يتصف بالاعتماد المتبادل، لا يستطيع أن يعيش في حالة من السيادة المطلقة، حيث ان جميع الدول سوف تتأثر بالتغير المناخي، وزوال أنواع من النباتات والحيوان، وتآكل طبقة الأوزون والنمو الديموغرافي؛ وهذا من الأمور الملحّة لتطبيق سبل العلاج قبل أن تصبح هذه الشرور واسعة الانتشار كالوباء وأن تتخذ منعطفا مأساويا. ومن وجهة النظر هذه، سوف تكون الألفية الجديدة حاسمة بالنسبة لكوكب الأرض والبشرية.

٣٢- وأضاف قائلا ان التحديات البيئية الرئيسية هي بالتالي كما يلي: التآكل السريع لطبقة الأوزون، والانقراض المقلق لأنواع من النبات والحيوان، والزيادة في تركز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي، الذي يسبب الاحترار العالمي، وزوال الغابات والنمو السريع في السكان في العالم. وقال ان القضاء على هذه الأخطار يعني اعادة تشكيل الهياكل الأساسية لعديد من العناصر في المجتمع؛ أي أن هذا بدوره يتطلب أن يقلل الأغنياء من استهلاكهم للموارد الطبيعية وذلك لتمكين الفقراء من رفع مستوى معيشتهم.

٣٣- وفي ضوء ضخامة التغيرات المطلوبة، أوضح أن هناك مَيلاً لإنكار ضخامة الأخطار المحدقة بالبيئة وللإقدام على اجراء عدد قليل فقط من التعديلات الطفيفة. ومع ذلك، فان اجراء تغيير جذري أمر ممكن اذا ما تم استنفار عدد كاف من الناس على استعداد للتصرف، حيث ان اعادة بناء عالم يصلح للعيش فيه سوف تتطلب بذل جهود من جميع البلدان ومن قادتها.

٣٤- واستطرد قائلا ان تصميم وتنفيذ عمليات تخطيط الأراضي وادارتها تعتبر عملا معقدا يتطلب مشاركة عدة وزارات وطنية، وكذلك يتطلب مشاركة السلطات الاقليمية والمحلية والسلطات المسؤولة عن القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية ووكالات التنمية. وقال ان حكومته تؤيد تأييدا كاملا مثل هذا التخطيط، شريطة مراعاة الظروف الخاصة بالبلد، الذي هو مضطر للتطور في حالة تتسم بالتدهور السريع لموارده الوطنية بسبب حالات القحط المتكررة والنشاط البشري. وفي ظل هذه الظروف، فان السلطات العامة والقطاع الخاص قد اتخذت مبادرات لحماية البيئة والنهوض بالتنمية المستدامة.

٣٥- وأردف قائلا ان حكومته، اذ تدرك أن التوازنات الاجتماعية والايكولوجية تيسّر عملية التنمية المستدامة للأنشطة الزراعية والحراجية، إنما تركز سياستها البيئية على المجالات الثلاثة التالية: محاربة التصحر، والادارة المستدامة والرشيدة لموارد الغابات، والحفاظ على البيئة. ويشارك القطاع الخاص، ولا سيما المنظمات غير الحكومية والجماعات المعنية بالبيئة، بشكل ناشط ومباشر في تنمية البلد. فما يزيد على ١٠٠ منظمة غير حكومية، مصنفة في رابطات، تشارك في جميع قطاعات التنمية تقريبا. وقد أرسيت عدة آليات لتعزيز التنسيق بين هذه المنظمات والوكالات الحكومية بهدف زيادة التنسيق في الآراء وتوفير الارشاد الصحيح بشأن تدابير التنمية بما فيه منفعة السكان.

٣٦- ومضى قائلا ان الجهود المبذولة من المجتمع الدولي لمواجهة التدهور البيئي تعتبر مشجعة، ووفقا لذلك لا بدّ من تقديم الدعم للأنشطة المتعددة التي تبذلها الأمم المتحدة ومؤسسات المنظومة للنهوض بالتنمية وحماية البيئة العالمية. وفي هذا الخصوص، فان وفده يرحب بتنفيذ الفقرة ٥ (ب) من قرار الجمعية العامة ٥٤/٢١٧، الذي تشجع فيه الجمعية العامة أمانات مختلف الاتفاقيات المتعلقة بالبيئة بتعزيز التعاون بهدف تيسير تنفيذ تلك الاتفاقيات على كل من الصعدي الدولي والاقليمي والوطني. وفي الواقع، يجب أن ترتكز المعركة من أجل البيئة على استراتيجية متكاملة، سواء كانت مسألة تصحر، أو افتقاد التنوع البيولوجي أو حتى تغير مناخي، حيث ان الأمر الملحّ هو

نفسه، ولا ينبغي اعطاء أفضلية لمسألة دون غيرها في هذه المجالات. ولبلوغ هذه الغاية، ينبغي لمرفق البيئة العالمية أن يواصل أداء دور أساسي في حل المشاكل البيئية العالمية، موفرا المعالجة المنصفة لتنفيذ مختلف الاتفاقيات المنبثقة من مؤتمر قمة ريو.

٣٧- واختتم قائلا ان وفده يعتقد أن التوصيات والاقتراحات التي تقدمها لجنة التنمية المستدامة بهدف عقد الاستعراض العشري بعد قمة ريو انما تتصل اتصالا وثيقا بالموضوع وهي تستحق اهتماما خاصا. ولا ينبغي التفاوض من جديد في الاستعراض العشري حول جدول أعمال القرن ٢١؛ والأحرى أن يكون هذا الاستعراض هو الاطار من أجل استعراض المنجزات التي تحققت طوال السنوات العشر الماضية واعتماد تدابير جديدة من أجل تنفيذ الالتزامات المعقودة في قمة ريو.

٣٨- **السيد لومبا** (غابون): قال ان وفده يؤيد تماما الكلمة التي أدلى بها ممثل نيجيريا نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين. وأضاف ان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية قد عمل على تحسين حماية وادارة النظم الايكولوجية وضمان وجود مستقبل أكثر سلامة ورخاء للجميع.

٣٩- وأضاف قائلا ان اعلان ريو وجدول أعمال القرن ٢١ انما يعكسان التصميم الأكيد للمجتمع الدولي على التصدي للشواغل المشتركة. ففي الاستعراض العشري (ريو+١٠) ينبغي للدول أن تقيّم التقدم المحرز في تنفيذ تلك الصكوك، آخذة في اعتبارها أيضا أن العمل على تيسير تنفيذها يعني النهوض بالتنمية المستدامة، وهو الهدف الأساسي لأنشطة الأمم المتحدة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

٤٠- واستطرد قائلا ان وفده يؤيد المبادرات البنّاءة في اطار مرفق البيئة العالمية والمبادرات الأخرى ذات الصلة، التي تهدف الى الحد من الأثر السلبي على البيئة الناتج من الأنشطة البشرية، وذلك بالاسهام في المجالات التالية: تمويل اتفاقية التنوع البيئي واتفاقية الأمم المتحدة الاطارية المتعلقة بتغير المناخ؛ وتقديم المساعدة الى الدول في أوروبا الغربية وفي أوروبا الشرقية وفي وسط آسيا، في التصفية التدريجية لاستعمال المنتجات الكيمائية التي تعمل على استنفاد طبقة الأوزون، والتي قد تناقص استخدامها، وفقا لتقرير مرفق البيئة العالمية، بنسبة ٩٠ في المائة في سنة ١٩٩٧؛ والحد من ابتعاثات غاز الدفيئة، مع عدم تشجيع استعمال التكنولوجيات الضارة بالمناخ وتشجيع استغلال مصادر الطاقة البديلة المنخفضة التكلفة، مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية؛ وتمويل أنشطة ادارة الموارد المائية المستدامة في جميع أنحاء العالم، مع السعي الى التصدي في نفس الوقت للمشاكل البيئية التي تؤثر على البحار والكتل المائية العذبة؛ والنهوض بالزراعة المستدامة والتنمية الريفية، مع مراعاة الحاجة الى الحفاظ على التنوع البيولوجي ومجالات الانتاج ومنح قروض ائتمانية صغيرة، وخصوصا للنساء؛ والنهوض بالتنمية المستدامة في قطاع نقل الركاب ونقل البضائع، مع اختيار أفضل الأساليب الناجعة وأقلها تلويثا؛ والحفاظ على التنوع البيولوجي، مع انشاء وتعزيز المناطق المحمية وتقديم وسائل أخرى للرزق للسكان الذين يقطنون بالقرب من الموائل الرئيسية.

٤١- وبغية تعزيز فعالية هذه التدابير، ينبغي توسيع نطاقها لتشمل جميع البلدان وأن يكون هدفها الأساسي هو الحد من الفقر؛ مع ضمان سبل الرزق والصحة ونوعية العيش، وتحسين الوضع الاجتماعي والقانوني للمرأة مع زيادة الدخل، وضمان التعليم والتدريب للجميع وتعزيز قدرات السكان الأصليين والمجتمعات المحلية.

٤٢- ومضى قائلا ان البلدان النامية ما زالت تحتاج الى العون في صياغة وتطبيق القوانين الفعالة وانشاء الاجراءات القضائية، بما يتفق مع الاتفاقات الدولية وتدريب خبرائها في مجال القانون البيئي. ويجب صياغة استراتيجيات لتخفيف الأثر المناوئ للبيئة بسبب الأنشطة البشرية، مع مراعاة الخواص الاقتصادية والايكولوجية والجغرافية والثقافية المتعلقة بكل بلد. واضافة الى ذلك،

فان غابون ودول أخرى في وسط افريقيا، التي تعتمد اقتصاداتها بشكل كامل على القطاع االبدائي، وبعبارة أخرى على الحراجة والتعدين والانتاج الزراعي، فانها لا تستطيع بوسائلها أن تتحمل الأعباء المالية والتقنية المرتبطة بتنفذ جدول أعمال القرن ٢١، وخصوصا عندما يتعين عليها تحمل عبء الديون الثقيلة وخدمة الدَين.

٤٣- ومضى قائلا ان غابون تشارك بنشاط في تنفيذ عدد من البرامج والمشاريع على المستوى دون الاقليمي، مثل البرنامج الاقليمي لادارة معلومات البيئة، والبرنامج البيئي الاقليمي لوسط افريقيا، ومؤتمر قمة رؤساء دول وسط افريقيا بشأن حفظ الغابات المدارية وادارتها بشكل مستدام والمشروع الرامي الى انشاء صندوق استئماني من أجل الادارة المستدامة وحفظ النظم الايكولوجية الحراجية لوسط افريقيا.

٤٤- ومضى قائلا ان وفده يناشد المجتمع الدولي لزيادة مساعداته بغية تدعيم انشاء الصندوق الاستئماني تدعيما ناشطا انطلاقا من روح القرار ٢١٤/٥٤. وقال ان وفده يرحب أيضا بتوافق الآراء الذي تم التوصل اليه في المشاورات غير الرسمية بشأن الغابات، والتي عقدت في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، ويعرب الوفد عن أمله في أن يعتمد منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات اطارا عالميا مترابطا وشفافا ومتسما بروح المشاركة.

٤٥- وقال انه مما يثير الانزعاج أن الموارد المالية اللازمة للاضطلاع بالأنشطة في اطار اتفاقية مكافحة التصحر لا تزال غير موجودة. وأضاف ان غابون تؤيد مشروع القرار الذي يعلن عام ٢٠٠٢ "السنة الدولية للجبال".

٤٦- واستطرد قائلا انه بعد مرور ثماني سنوات من انعقاد مؤتمر ريو دي جانيرو، لم تنل جهود البلدان النامية الدعم الصحيح، وخصوصا فيما يتعلق بالموارد المالية، ونقل التكنولوجيات السليمة المريحة بيئيا، وفيما يتعلق بتحرير التجارة وبناء القدرات. وقال ان البلدان لا تستطيع أن تحمي البيئة بشكل فعال اذا لم تتوفر لها الوسائل اللازمة للنهوض بأحوالها المعيشية. ولهذا، فانه من اللازم الآن أكثر من أي وقت مضى درجة أكبر من التعاون الدولي والتضامن. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يسهم المؤتمر الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية، ومؤتمر أقل البلدان نموا، في الأعمال التحضيرية من أجل الاستعراض العشري، مع مراعاة الأولويات المبينة في جدول أعمال القرن ٢١ والتحديات الجديدة التي تطرحها العولمة. وتعرب غابون عن أملها في أن يشارك المجتمع المدني، وخصوصا في البلدان النامية، في المشاركة بشكل فعال في مثل هذه الأعمال وترحب غابون بالتوصية التي صاغتها لجنة التنمية المستدامة فيما يتعلق بانشاء صندوق خاص لتمويل مشاركة البلدان النامية في العملية التحضيرية وفي الحدث الذي سيعقد في سنة ٢٠٠٢. ومن المأمول فيه أيضا أن يساعد الاستعراض العشري على ترجمة الالتزامات المعقودة الى حقيقة واقعة.

٤٧- **السيد الريامي** (عُمان): أعرب عن التأييد للكلمة التي ألقاها ممثل نيجيريا نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين. وقال على الرغم من مرور عدة سنوات على انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المستدامة لم تتخذ الدول الصناعية أية اجراءات أو تدابير تصحيحية ووقائية لحل المشاكل المتعلقة بالبيئة العالمية، وأصبح واضحا أن تلك البلدان لم تغيّر من أنماطها غير المستدامة الخاصة بالانتاج والاستهلاك، وأضحت غير مكترثة للحد من انبعاث الملوثات الغازية مما ساهم بدوره في تدهور البيئة العالمية. وقال ان وفد بلده يود أن يشير هنا الى أهمية ايجاد حوار وتعاون بين الدول المصنعة للتكنولوجيا والدول النامية بغية التوصل الى حلول مناسبة للحد من ظاهرة التلوث البيئي وامكانية مساعدة ومشاركة الدول النامية في تمويل الحصول على تلك التكنولوجيا غير الضارة بالبيئة. وأضاف ان العملية التحضيرية للاستعراض العشري الذي سيعقد في عام ٢٠٠٢ لمراجعة ما تم تنفيذه من جدول أعمال القرن ٢١، إنما تشكل فرصة مناسبة لايجاد الطرائق والآليات لاتخاذ مبادرات من أجل تنفيذ برنامج العمل.

٤٨- ومضى قائلا ان هناك هوّة متزايدة فاصلة آخذة في الاتساع بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وهي تزداد تفاقما بسبب الضغوط الاقتصادية والاجتماعية للعولمة والمشاكل الهائلة التي يسبّبها تدهور البيئة. ولتضييق هذه الفجوة، يجب مضاعفة الجهود الوطنية والدولية أو قيام تعاون دولي فعال، وخصوصا فيما يتعلق بتمويل نقل التكنولوجيا، والتخفيف من عبء الديون، وايجاد شروط تجارية أكثر رعاية. وقال ان عُمان تحث البلدان المتقدمة النمو على الوفاء بالتزاماتها لتقديم المساعدات الدولية الضرورية بغية تنشيط تدفق الموارد الاضافية الى البلدان النامية وتحقيق الهدف المتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من اجمالي دخلها المحلي من أجل مساعدة تلك البلدان.

٤٩- واستطرد قائلا ان الجهود التي تبذلها سلطنة عُمان لحماية البيئة نالت اعجاب وتقدير المجتمع الدولي، وخصوصا برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقال ان تخصيص جائزة السلطان قابوس لصون الطبيعة والتي تُمنح كل عامين، لهي خير دليل على مدى اهتمام السلطنة بالحفاظ على البيئة، وخصوصا البيئة البحرية.

٥٠- وأشار الى أن غالبية ناقلات النفط تمر قبالة شواطئ سلطنة عُمان، وتسعى الأجهزة المسؤولة في السلطنة لتفعيل التوصيات الصادرة عن مؤتمر منع الناقلات من تفريغ مخلفاتها في البحار وحماية بيئتها البحرية، الذي عقد في سنة ١٩٩٥ بدعوة من عُمان. ومن المأمول فيه أن تفعل بلدان أخرى في المنطقة نفس الشيء بغية حماية البيئة البحرية في المنطقة.

٥١- وفيما يتعلق بمشكلة المنتجات الكيميائية والمخلّفات السامة، فقد أقرت حكومته مجموعة من القوانين لتنظيم استيراد وتصدير ونقل في هذه المواد والتجارة فيها، وقد أنشأت لجنة دائمة لهذا الغرض وهي على اتصال بالهيئات الدولية المختصة. وقال ان وفد بلده يشيد بدور النظراء الآخرين من الملتزمين باعلان ريو في هذا المجال، وطالب البلدان ذات القدرات التقنية والعلمية اللازمة أن تساعد البلدان النامية على وضع وتنفيذ مشاريع وصياغة تشريعات وجمع معلومات بشأن المشاكل البيئية، وعلى تعزيز قدراتها على التصدي للمشاكل. واختتم قائلا ان وفده يأمل في أن تتحقق الأهداف الموضوعة لفائدة الانسانية جمعاء عن طريق الجهود المتضافرة المبذولة من الدول الأعضاء لضمان الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية لما يفيد التنمية المستدامة.

٥٢- **السيد لوكويا** (أوغندا): قال ان الالتزام المعلن في ريو بوضع جدول أعمال لحماية البيئة العالمية هو أهم مبادرة اتخذها قادة العالم في السعي من أجل التنمية المستدامة. وبالاعتراف بالصلة التي تربط ما بين الفقر والقضاء على الفقر والنمط المتغير في الانتاج والاستهلاك من ناحية والاستخدام المستدام للموارد وحماية البيئة من ناحية أخرى، فقد وضع جدول أعمال القرن ٢١ شرطا أساسيا من أجل السلام والأمن الانساني الجماعي في النظام الاقتصادي العالمي فيما يتعلق بالقرن الحادي والعشرين.

٥٣- وأضاف قائلا ان التدهور غير المسبوق وفي بعض الحالات تدمير قدرة البيئة على توفير نظم اقامة أود الحياة اللازمة للانسانية هي أكبر تحد يتعين مواجهته في القرن الحادي والعشرين. وأضاف ان العواقب الاقتصادية والاجتماعية للتغير المناخي تسودها كوارث ونكبات بشكل متزايد. ولهذا فان تجدد الدعوة باتخاذ اجراء عاجل من أجل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ لها مبرراتها تماما. ويجب أن يكون الهدف هو تلبية الحاجات الاقتصادية للحاضر دون تهديد لقدرة الكوكب على توفير احتياجات الأجيال القادمة.

٥٤- وانتظارا لاجتماع الاستعراض العشري، من المنطقي قياس التقدم المحرز منذ انعقاد المؤتمر في ١٩٩٢ في صوب تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وتعتبر الاستدامة البيئية من مسؤولية الجميع، بيد أنه لم يتحقق سوى القدر الضئيل حتى الآن. فالأهداف والغايات المتفق عليها دوليا حتى الآن لا تُنفذ خلال الاطار الزمني المتفق عليه، ونتيجة

لعدم الالتزام من المجتمع الدولي، لا تجري تعبئة موارد كافية من أجل تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة. واستدرك قائلا انه يقدّر الاسهام الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي، في اعادة تزويد مرفق البيئة العالمية بالموارد. وقال ان وفده يرحب بالجهود المبذولة من اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة لتنسيق العمل في مجالات كثيرة استعدادا لعملية الاستعراض.

٥٥- وعلى المستوى الوطني، قال ان حكومته قد أنشأت خطة عمل وطنية بشأن البيئة تحت اشراف السلطة الوطنية لادارة البيئة. وقال ان الخطة وضعت اطارا واضحا للسياسة العامة من أجل معالجة الشواغل البيئية وفقا للأهداف المتفق عليها في جدول أعمال القرن ٢١. بيد أن المعوقات المالية ما زالت عقبة رئيسية أمام مواجهة أهم المشاكل البيئية الملحة التي تواجه البلد، والتي يلزم تقديم المساعدة لها بشكل عاجل.

٥٦- وقال ان سنة ٢٠٠٠ كانت لحظة فاصلة بالنسبة للجهود الرامية الى ضمان وقف التدهور البيئي وعكس اتجاه هذا التدهور الذي يهدد استدامة كوكب الأرض. ولهذا يجب تعزيز التعاون الدولي بروح من الشراكة الدولية والتضامن. وأوضح أن القدرة الجماعية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة موجودة بالفعل ومع ذلك، يلزم وجود التزام سياسي على مستوى أرفع ويجب اعتماد تدابير عاجلة من أجل دعم التنفيذ الكامل للصكوك القانونية ذات الصلة بالبيئة والسارية بالفعل. وهذا ما يلزم لانقاذ الكوكب من الدمار التدريجي.

علّقت الجلسة الساعة ١٦/٢٦ واستؤنفت الساعة ١٦/٣٠

البند ٩٥ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع) (A/55/95، A/55/99-E/2000/86 و A/55/357)

(ب) اتفاقية التنوّع البيولوجي (A/55/211)

(ج) توفير مياه الشرب والمرافق الصحية (A/55/65-E/2000/19)

(د) زيادة تنفيذ برنامج العمل للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (A/55/185 و A/C.2/55/3)

(ه) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في افريقيا (A/55/331)

(و) تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، بما في ذلك تنفيذ البرنامج العالمي للطاقة الشمسية ١٩٩٦-٢٠٠٥ (A/55/91)

٥٧- **السيد ديالّو** (الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر): عرض تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في افريقيا (A/55/331)، الذي أعد استجابة لقرار الجمعية العامة ٢٢٣/٥٤. وقد عقدت الدورة الثالثة لمؤتمر الأطراف في تلك الاتفاقية في رسيفي، البرازيل، في الفترة من ١٥ الى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ واعتمد الأطراف ٢٣ قرارا هاما وفّرت المزيد من التوجيهات في مجال السياسة العامة بشأن أفضل طريقة لمواصلة تيسير عملية تنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك برنامج وميزانية فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، والاستراتيجية المتوسطة الأجل التي وضعتها الأمانة، وتشجيع وتعزيز العلاقات مع الاتفاقيات الأخرى ذات الصلة والهيئات الدولية المختصة وبرنامج عمل لجنة العلم والتكنولوجيا.

٥٨- وأضاف قائلا ان الأولوية أسندت، أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، الى تيسير برامج العمل التي تدعم عمليات التنفيذ على الأصعدة الوطنية والاقليمية ودون الاقليمية. وعملت الأمانة أيضا على تعزيز التعاون والتنسيق مع أنشطة سائر الاتفاقيات ذات الصلة والوكالات المتخصصة المختصة. ونتيجة لذلك، قام عشرة

بلدان اضافية بالتصديق على الاتفاقية أو الانضمام اليها، وبذلك بلغ عدد الأطراف ١٦٩ بلدا. وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، أقر مجلس شيوخ الولايات المتحدة بالإجماع التصديق على الاتفاقية، مما يؤكد مرة أخرى بُعدها العالمي. ودعا الأمين التنفيذي البلدان التي لم تصدق بعد على الاتفاقية، أن تبادر الى ذلك.

٥٩- واستطرد قائلا ان الاستعدادات الآن تمضي قدما من أجل عقد الدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف في الفترة من ١١ الى ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ في بون، ألمانيا. وسيقوم المؤتمر بفحص التقارير بشأن تنفذ الاتفاقية والتي أعدتها البلدان المضارة من مناطق أخرى غير افريقيا. وذكر أن الأمانة ساعدت البلدان النامية الأطراف المضارة أثناء إعداد تقاريرها الوطنية، عن طريق تنظيم دورات إفادة اعلامية وحلقات عمل وتوفير الدعم المالي والتقني لزيادة قدرة هيئات التنسيق الوطنية.

٦٠- وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، كان ٣٠ بلدا من أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي قد قدمت تقاريرها الوطنية، كما فعل ذلك ٣٢ بلدا من آسيا وخمسة بلدان من أوروبا الوسطى والشرقية. وبهذا بلغ مجموع عدد التقارير، بما في ذلك تلك المقدمة من البلدان المتأثرة شمالي البحر المتوسط، والمنظمات الدولية والبلدان الافريقية الى ١٢٠ تقريرا. ولهذا كان من المتوقع أن تتفق الأطراف في المؤتمر بشأن أنسب طريقة للاستعراض والتحليل المتعمق للتقارير المقدمة، ليس هذا فحسب، بل أيضا أن تتخذ الأطراف قرارات بشأن مواصلة تنفيذ الاتفاقية بشأن مختلف المسائل مثل المبادرة في سبيل اصدار اعلان بالالتزامات لتحسين تنفيذ الاتفاقية والمرفق الاضافي للتنفيذ الاقليمي من أجل أوروبا الوسطى والشرقية، ومن أجل الأنشطة المتصلة بولاية لجنة العلم والتكنولوجيا.

٦١- وأضاف قائلا ان أمانة الاتفاقية أعدت، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٨/٥٢، من أجل نظر المؤتمر، تقريرا عن أداء الرابطة المؤسسية بين أمانة الاتفاقية والأمم المتحدة، وسوف تبلغ الجمعية العامة في الوقت المناسب بالقرارات التي يتخذها المؤتمر بشأن هذا الموضوع وبشأن جميع المسائل المذكورة من قبل. وقد كشف استعراض تنفيذ الاتفاقية من جانب البلدان المتأثرة وشركائها في التنمية عن وجود تحديات خطيرة تحتاج الى معالجتها بغية تحقيق نتائج ملموسة. فقد أكدت البلدان المتأثرة أهمية الاتفاقية كأداة من أدوات التنمية. ومن الأهمية بالنسبة للجمعية العامة أن تعرف معلومات عن التحديات التي تواجهها هذه البلدان. وقال ان الشاغل المقلق الحقيقي هو كيف يمكن تنفيذ الشراكة اللازمة بغية مرافقة الجهود التي تبذلها البلدان المتأثرة، والأولوية تتمثل في معالجة المسائل الأساسية مثل تعزيز القدرات في البلدان المتأثرة، وخاصة أفقر البلدان بينها.

٦٢- ومضى قائلا ان هناك تطورا جديرا بالذكر وهو ظهور حركة ثابتة جديدة بيد أنها ثابتة وتخص الاستجابة المنهجية لتنفيذ الاتفاقية من جانب شركاء رئيسيين. ومثال لذلك هو صدور المقرر ٢٣/٢٠٠٠ في الآونة الأخيرة الذي اعتمده المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ويدعو الى تعزيز الشراكات من أجل تنمية الأراضي الجافة ويعطي برنامج الأمم المتحدة الانمائي تفويضا بتعزيز دعمه للبلدان النامية المتأثرة، وخصوصا فيما يتعلق ببناء القدرات وتعبئة الموارد. وهناك دليل أيضا يشير الى مبادرات واعدة في مؤسسات التمويل مثل البنك الدولي والمصرف الانمائي الآسيوي ومصارف اقليمية أخرى. وجدير بالذكر أيضا ذلك الدور القيّم الذي ألحقته البلدان المتأثرة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي هذا الصدد، دأب الصندوق الاستئماني "بيريز - غيريرو" خلال السنتين الماضيتين على دعم عدد من المشاريع تهدف الى تخفيف أثر الجفاف ومحاربة التصحر في المناطق المتأثرة، وأعرب عن ثقته أن شركاء آخرين على المستوى الثنائي والمتعدد الأطراف سوف يسيرون على هذا المنوال. وفي ختام حديثه وجّه الشكر الى جميع شركاء التنمية الذين ساهموا في أنشطة أمانة الاتفاقية.

٦٣- **السيد زيدان** (الأمين التنفيذي لاتفاقية التنوع البيولوجي): قام بعرض تقريره (A/55/211)، وقال ان

الأعمال المضطلع بها في اطار اتفاقية التنوع البيئي ركزت على انهاء المفاوضات فيما يتعلق ببروتوكول قرطاجنة بشأن السلامة البيولوجية وبشأن الأعمال التحضيرية للاجتماع الخامس لمؤتمر الأطراف ومتابعته، وهو المؤتمر الذي عقد في نيروبي في أيار/مايو.

٦٤- وأضاف قائلا ان التقرير يتضمن وصفا موجزا لتلك الأنشطة وللنتائج الرئيسية لمؤتمر الأطراف، وكذلك لاستجابة أمانة الاتفاقية لمبادرة الجمعية العامة الواردة في الفقرة ١١ (٥) من القرار ٥٤/٢١٨ لتقديم تقرير عن الكيفية التي تسهم بها أنشطة الاتفاقية في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

٦٥- واستطرد قائلا ان عملية الاتفاقية قد مضت قدما في السنة الماضية على عدد من الجبهات، العملية والمؤسسية على السواء. وقد حدث تطور هام وهو اعتماد بروتوكول قرطاجنة للسلامة البيولوجية في شهر كانون الثاني/يناير، بعد مفاوضات طويلة وشاقة؛ ويرجع احراز النجاح في هذه النتائج الى تصميم جميع أولئك المعنيين واصرار ورؤية رئيس الاجتماع الاستثنائي لمؤتمر الأطراف. وحتى الآن، وقّعت ٧٤ دولة والاتحاد الأوروبي على البروتوكول، وهو يحث جميع الدول التي لم توقّع و لم تصدّق على البروتوكول أن تفعل ذلك في أقرب فرصة بغية الإسراع بدخول البروتوكول حيز النفاذ.

٦٦- وأوضح أن البروتوكول هو انجاز تاريخي هام بقدر ما هو أول وثيقة دولية ملزمة قانونيا تتضمن بشكل واضح النهج الوقائي. وهذا البروتوكول هو أيضا معاهدة تقنية رفيعة أيضا يتطلب تنفيذها جهودا مستفيضة لبناء القدرات في البلدان النامية وفي البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. ومن بين الآليات الأساسية لتنفيذ البروتوكول انشاء مركز لتنسيق المعلومات عن السلامة البيولوجية. وقد أكد مؤتمر الأطراف على ضرورة بدء العمل في مركز تنسيق وتبادل المعلومات عن السلامة البيولوجية في موعد لا يتجاوز تاريخ دخول البروتوكول حيز النفاذ.

٦٧- ومضى قائلا ان العمل في سبيل تحقيق هذا الهدف شمل عقد اجتماع في الشهر الماضي يضم خبراء تقنيين بشأن مركز تنسيق المعلومات عن السلامة البيولوجية وقد نظر في مسائل مثل احتياجات الأطراف وتصميم النظام وتطوير الاجراءات التشغيلية وامكانية وجود شراكات مع نظم المعلومات القائمة. وسوف تعرض استنتاجات هذا الاجتماع على الاجتماع الأول للجنة الحكومية الدولية المعنية ببروتوكول قرطاجنة للسلامة البيولوجية، المعتزم عقده في مونبيلييه، فرنسا، في كانون الأول/ديسمبر، وسوف يركز على المجالات ذات الأولوية التي تحتاج الى أن يتناولها الاجتماع الأول للأطراف، وخصوصا بناء القدرات وتقاسم المعلومات.

٦٨- واستطرد قائلا ان نتائج الاجتماعات الخامس لمؤتمر الأطراف، والذي تميز بنهج عملي المنحى، وبروح من توافق الآراء، ترد ملخصة في الفرع الثالث. وقد كان هناك تحول في التركيز من وضع السياسات الى التنفيذ، مع احراز تقدم بشأن برامج العمل الموضوعية والعامة على السواء. وقد أنشئ عدد من المفاهيم الرئيسية، من بينها نهج النظام الايكولوجي. وقد أحرز تقدم أيضا فيما يتعلق بالمعرفة التقليدية والخاصة بالسكان الأصليين وسبل الوصول وتقاسم المنافع. وعلاوة على ذلك، جرى انشاء مبادئ توجيهية مؤقتة من أجل معالجة المشاكل التي تسببها الأنواع الغريبة الغازية، والتي سوف يُنظر فيها أثناء الاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف، المعتزم عقده في لاهاي في ٢٠٠٢، وأثناء الاجتماع التالي للهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية. وقد بدأت التحضيرات للاجتماع السادس للهيئة الفرعية بالفعل مع الدعوة الى انعقاد عدد من أفرقة الاتصال لاسداء المشورة الفنية بشأن مسائل مثل الأنواع الغريبة الغازية، التنوع البيولوجي في الغابات والشعب المرجانية. وسوف يعقد أيضا الاجتماع الثاني لفريق الخبراء المعني بالوصول الى

المنافع وتبادلها، وهو مجال شاق بيد أنه حيوي فيما يتعلق بالاتفاقية.

٦٩- وأوضح أن أمانة الاتفاقية قد واصلت تعاونها مع منظمات واتفاقيات أخرى معنية بالبيئة. وقد وضع برنامج عمل بشأن التنوع البيولوجي للأراضي الجافة وشبه الرطبة، مع أمانة الاتفاقية لمكافحة التصحر، ومن المعتزم مواصلة هذا التعاون عن طريق وضع خطة عمل مشتركة على غرار تلك الخطة التي جرى الاشتراك في إعدادها مع الاتفاقية بشأن الأراضي الرطبة. واعتمد أيضا برنامج عمل بشأن التنوع البيولوجي الزراعي جرى اعداده بالتعاون الوثيق مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. وتبذل الآن أيضا جهود لاقامة تعاون أوثق مع الاتفاقية المتعلقة بتغير المناخ في عدد من مجالات مثل الحراجة، والتدابير الحافزة، والأراضي الجافة وشبه الرطبة والشعب المرجانية. وأبرمت أيضا مذكرة تعاون مع مكتب التنسيق المعني ببرنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية. ويتمثل الغرض من المذكرة في ضمان تنسيق أنشطة التنفيذ على الأصعدة الوطنية والاقليمية والعالمية، وخصوصا فيما يتعلق بصون الموارد الطبيعية والاستخدام المستدام للبحار والتنوع البيولوجي الساحلي والبحري مع تدابير ترمي الى منع وتقليل التحويرات المادية الطبيعية وتدمير الموئل نتيجة أنشطة على البر. وستكون روح التعاون هذه أيضا معلما من معالم المبادرة العالمية لتثقيف وتوعية الجماهير بشأن التنوع البيولوجي والتي سوف تضطلع بها مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتحاد الدولي لحفظ الموارد الطبيعية.

٧٠- ومضى قائلا ان كون توعية الجماهير بالتنوع البيولوجي ما زالت تحبو وراء مسائل بيئية رئيسية أخرى يجعل من الأمور الأكثر الحاحا تنفيذ المبادرة، حيث ان افتقاد التنوع البيولوجي يزيل دعامات التنمية المستدامة، ويزيد الأضرار التي تسببها الكوارث الطبيعية ويضاعف تصاعد حدة الفقر. وفيما يتعلق بتلك المبادرة، فان مؤتمر الأطراف يقترح أن يحتفل باليوم العالمي للتنوع البيولوجي يوم ٢٢ أيار/مايو، مما يتيح تطوير أوجه التآزر مع الأعمال التحضيرية ليوم البيئة العالمي، الذي يوافق ٥ حزيران/يونيه.

٧١- وأردف قائلا ان أنشطة الاتفاقية، كما يبين ذلك الفرع الخامس من التقرير، تتشابك بشكل وثيق مع تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وقال ان بروتوكول قرطاجنة هو مثال واضح جدا حيث انه يجسد النهج الوقائي، كما انه يسعى الى تحقيق الهدف الوارد في الفصل ١٦ من جدول أعمال القرن ٢١ لمحاولة مضاعفة الفوائد مع تقليل الأخطار المحتملة للتكنولوجيا الحيوية. واختتم قائلا ان أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي سوف تعطي كامل دعمها الى الأنشطة التحضيرية للاستعراض العشري للتقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية واعداد تقرير الى لجنة التنمية المستدامة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية.

٧٢- **السيدة ديسانو** (مديرة شعبة التنمية المستدامة): عرضت التقرير المعنون "التقدم المحرز لتوفير امدادات المياه المأمونة ومرافق الصرف الصحي للجميع في التسعينات" (A/55/65-E/2000/19)، الذي نظرت فيه فعلا لجنة التنمية المستدامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأضافت قائلة ان توفير سبل الوصول الى مياه الشرب في المناطق الريفية في افريقيا قد ازداد من ٣٧ في المائة الى ٤٦ في المائة خلال العقد الماضي، ولكن غالبية الناس الذين يعيشون في تلك المناطق ما زالوا يفتقرون الى سبل الوصول الى امدادات معقولة للمياه، وهو الشيء غير المقبول تماما بالنسبة للصحة الانسانية ورفاه الانسان. كما حدث تقدم أقل في المناطق الريفية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، حيث ان السكان الذين تتوفر لهم سبل الوصول الى امدادات المياه ازداد فقط من نسبة ٥٦ الى ٥٨ في المائة. ولا يزال توفير الخدمات الى السكان الريفيين المُهملين تحديا كبيرا يتطلب التصدي له بأقصى درجة من الاستعجال. ولا يمكن تصور هدف تحقيق الشمول الكامل خلال الـ٢٥ سنة القادمة الا اذا قامت الحكومات والمجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية

والمجتمع المدني بأسره لاتخاذ خطوات ملموسةوحاسمة لتنفيذ توصيات جدول أعمال القرن ٢١ تنفيذا كاملا وكذلك تنفيذ توصيات المؤتمرات الدولية الأخرى بشأن هذا الموضوع.

٧٣- وعرضت التقرير بشأن تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (A/55/185)، وذكرت الأنشطة التي اضطلع بها في اطار برنامج عمل بربادوس من جانب منظومة الأمم المتحدة والهيئات الاقليمية الدولية الحكومية الأخرى وعدد من الحكومات على الصعيد الوطني في مجالات تغير المناخ وارتفاع مستوى البحر، والكوارث الطبيعية والبيئية؛ والتصرف في النفايات؛ والموارد الساحلية والبحرية؛ والموارد من المياه العذبة والموارد البرية والموارد من الطاقة والموارد السياحية وموارد التنوع البيولوجي؛ والمؤسسات الوطنية والقدرة الادارية؛ والنقل والاتصالات وتنمية الموارد البشرية؛ والتنمية الاجتماعية والثقافية؛ والتبادل التجاري؛ وتطوير مؤشر جوانب الضعف الاقتصادي، الذي يعتبر ذات أهمية خاصة. وقد ركزت الأمم المتحدة معظم جهودها فيما يتعلق بتنفيذ برنامج العمل بشأن بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية وتطوير مؤشر جوانب الضعف الاقتصادي.

٧٤- ولدى عرضها التقرير بشأن تنفيذ البرنامج العالمي للطاقة الشمسية ١٩٩٦-٢٠٠٥ (A/55/91)، أحاطت علما بالهدف الذي وضعته الجمعية العامة ألا وهو ضمان أن يتم اندماج البرنامج بشكل كامل في جهود منظومة الأمم المتحدة لتحقيق التنمية المستدامة. وقالت ان هناك نحو بليونين من البشري لا تتوفر لهم السبل للحصول على الطاقة التجارية، وهذا يعني أن نحو ٣٥ في المائة من سكان العالم لا تتوفر لهم الطاقة من أجل الطبخ والاضاءة والتسخين أو تكييف الهواء في منازلهم والعيادات والمدارس والمراكز المجتمعية وهلم جرا، وهي حالة تضر بعملية التنمية. وأضافت قائلة ان برامج الطاقة المتجددة، بما في ذلك البرنامج العالمي للطاقة الشمسية، يمكن أن يسهم في حل مشاكل الطاقة في المناطق الريفية ومناطق فقراء الريف وبالتالي تحسين نوعية الحياة في هذه المناطق. وذكرت أن عددا من البلدان قد اتخذ اجراءات لتعزيز استخدام مصادر الطاقة المتجددة تمشيا مع التوصيات الواردة في اعلان هراري بشأن الطاقة الشمسية والتنمية المستدامة. وهذا يبين أن هناك اهتماما متزايدا في العالم أجمع باستخدام مصادر الطاقة المتجددة وأن هناك تقدما قد أحرز على جميع المستويات في تنفيذ المشاريع والبرامج في هذا المجال، بما في ذلك تلك الواردة في البرنامج العالمي للطاقة الشمسية.

٧٥- **السيد آنايدو** (نيجيريا): تكلم بالنيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين وقال ان بروتوكول السلامة البيولوجية الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي يعتبر معلما بارزا في انشاء اطار رقابي من أجل الحفاظ على التنوع البيولوجي، وعلى وجه التحديد فيما يتعلق بانتقال الكائنات المطورة الحية عبر الحدود والتي يمكن أن تكون لها آثار مناوئة على الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي. ورغم أن أهداف البروتوكول جديرة بالثناء، فان تنفيذه تنفيذا فعليا سوف يتوقف على المجتمع الدولي في أن يوفر الآلية المالية اللازمة للبروتوكول لتحقيق أهدافه. ويجب على الدول الأطراف أن تركز على كفاءة أداء مركز تنسيق المعلومات بشأن السلامة البيولوجية، وأن تنشئ قائمة متوازنة اقليميا بالخبراء الذين ترشحهم حكوماتهم في ميادين خاصة بتقدير الأخطار وادارة المخاطر، وضمان أن يجد الأمين التنفيذي للاتفاقية طريقة للحصول على الموارد لتمكين البلدان النامية من استغلال الخبراء وتعزيز التصديق على البروتوكول؛ وقال ان حكومته قد اتخذت فعلا هذه الخطوة الأخيرة. ويجب ايلاء الأولوية إلى البلدان النامية في نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا، وتبادل المعلومات، وتمويل تنفيذ آلية تبادل المعلومات. وفي هذا الصدد، فان دور مرفق البيئة العالمية في تمويل الأنشطة ذات الصلة، وخصوصا في البلدان النامية، يعتبر أساسيا من أجل التطبيق العالمي والفعال للاتفاقية.

٧٦- واستطرد قائلا ان هناك مسألة أخرى ذات أهمية خاصة وهي تنفيذ المادة ١٤ من الاتفاقية، وهي بشأن المسؤولية. وقال ان المبدأ المجسد في اتفاقية مسؤولية المتعهدين من أجل ازالة التلوث ودفع التعويض عن الأضرار التي تلحق بالبيئة يجب ألا تقوض أركانها التعقيدات الاجرائية. وأوضح أنه من الأهمية القصوى أن تستكمل في أقرب وقت مستطاع صياغة القواعد والاجراءات الدولية بشأن المسؤولية والتعويض عن الأضرار الناجمة من انتقال الكائنات المطورة الحية عبر الحدود.

٧٧- وهناك جوانب أخرى في الاتفاقية لا ينبغي نسيانها وهي مشاركة المجتمعات الأصلية والمحلية في تنفيذها واعتماد تدابير لضمان توزيع عادل ومنصف للمنافع التي تتحصل عليها المؤسسات العامة والخاصة من تطبيق تلك المعارف والابتكارات والممارسات لدى الجماعات المحلية.

٧٨- وأوضح أن مجموعة الـ٧٧ تشعر بالقلق ازاء التقدم الضئيل المحرز في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وهذا يرجع أساسا الى افتقار المساعدات المالية من المجتمع الدولي، وخصوصا مرفق البيئة العالمية. ومن الأمور الأساسية توسيع نطاق مرفق البيئة العالمية ليشمل البرامج الواردة في اطار الاتفاقية. وثمة مثال للافتقار الى المساعدات المقدمة الى البلدان النامية وهو الدعم الشحيح الذي يتلقاه ٤٣ بلدا افريقيا قدمت تقاريرها الوطنية، رغم أنه يتعين الإشادة بأمانة الاتفاقية لما تبذله من جهود لزيادة الأموال الشحيحة المتوفرة لهذه المهمة. وقال ان الموارد المخصصة في اطار الصندوق الاستئماني للأمانة من أجل اعداد التقارير الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية من آسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي قد تضاءلت، مما يجعل الأمور الأكثر الحاحا تزويد الدول الأطراف بنفس الأدوات المتاحة في اطار اتفاقيات أخرى لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها.

٧٩- واستطرد قائلا ان المجموعة سوف تتقدم باقتراحات ملموسة من أجل التمويل الطويل الأجل للاتفاقية عن طريق انشاء آلية تمويل، وحيثما يتعذر ذلك، يكون عن طريق التوسع في ولاية مرفق البيئة العالمية لاستيعاب أنشطة في اطار الاتفاقية. وفي حين تعتبر الجهود المبذولة من البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لتقديم المساعدة الى أمانة الاتفاقية تعتبر جديرة بالثناء، فانها ليست كافية للنهوض بأعباء تنفيذها. ووفقا لذلك، فان المجموعة سوف تطلب الى الأمين العام أن يرصد مبلغا احتياطيا في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠٣، لتكلفة توفير الخدمات للدورة الثالثة لمؤتمر الأطراف.

٨٠- ومضى قائلا ان المياه تعتبر موردا حيويا تتوقف عليه الحياة والنظام الايكولوجي العالمي. وذكر أن جدول أعمال القرن ٢١ يعالج المسائل المتصلة بالمياه بهدف زيادة التعاون الدولي ومساعدة البلدان على توفير مياه الشرب النقية وخدمات المرافق الصحية الوافية للسكان في بلدانها. وهذا بالطبع سوف يتطلب استثمارات كبيرة، ووفقا لذلك، فان مجموعة الـ٧٧ تود استغلال قوة الدفع التي أوجدتها القمة بشأن الألفية للإهابة بالبلدان المتقدمة النمو لتقديم المساعدات التقنية والموارد المطلوبة لتحقيق هذه الأهداف. وفي هذا الصدد، فان مجموعة الـ٧٧ تؤيد تسمية عام ٢٠٠٣ "السنة الدولية للمياه العذبة".

٨١- ومضى قائلا ان الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين للجمعية العامة بشأن استعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية قد أوضح أن برنامج عمل بربادوس، الذي أخفق في معالجة الدرجة العالية من الضعف الذي تصادف مع التغير المناخي العالمي، لم ينفذ تنفيذا كاملا. وقال ان أثر الفيضانات المتكررة والأعاصير والجفاف والكوارث الطبيعية ترك الدول الجزرية الصغيرة النامية عاجزة عن فعل أي شي. وتطالب مجموعة الـ٧٧ والصين باتخاذ اجراء دولي متناسق لدعم جهود تلك البلدان الرامية الى تنفيذ برنامج العمل في مجالات بناء القدرات، وتعبئة الموارد،

والتمويل، ونقل التكنولوجيا السليمة بيئيا، والتزامات الديون الخارجية، والقضاء على الفقر، والحد من آثار الكوارث الطبيعية.

٨٢- وأوضح أن النهوض بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة سوف يتطلب المشاركة الناشطة والمتعاونة من أصحاب المصالح ذوي الصلة، بما في ذلك الحكومات، والوحدات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، ووكالات التمويل المتعددة الأطراف والقطاع الخاص واجراء بحوث في مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وتطويرها، وخصوصا في البلدان النامية. وفي هذا الصدد، تشيد مجموعة الـ٧٧ والصين بأعمال منظمة الأمم المتحدة للتربية والعمل والثقافة، والبرنامج العالمي للتوعيةوالتدريب في مجال الطاقة المتجددة، وخصوصا الخدمات المتعلقة بالطاقة والمقدمة للسكان الريفيين وللموجودين في مناطق معزولة. وينبغي أن يواصل هذا البرنامج تركيزه على التكنولوجيات الجديدة وخصوصا فيما يتعلق بتنفيذ البرنامج العالمي للطاقة الشمسية ١٩٩٦-٢٠٠٥.

٨٣- وقال ان المسائل الحساسة في تطوير الطاقة والتي تطلب البلدان النامية اهتماما عاجلا بشأنها، تشمل بناء القدرات في تنمية الموارد البشرية، والطاقة الصناعية المحلية من أجل تكنولوجيات الطاقة الشمسية، ونقل التكنولوجيا في قطاع الطاقة وما يتصل بها، وخصوصا ازالة الحواجز أمام نقل التكنولوجيا؛ وسبل الحصول على الموارد المالية بما في ذلك المساعدة الانمائية الرسمية؛ وتدفقات الاستثمارات الخاصة الى المرافق الرئيسية للطاقة والخدمات ذات الصلة.

٨٤- واستطرد قائلا ان الاعلان بشأن الألفية شدد على ضرورة بذل كل جهد ممكن لإنقاذ جميع البشر، وقبل كل شيء، لإنقاذ الأجيال القادمة، من خطر العيش على كوكب لحقت به أضرار لا سبيل الى اصلاحها بسبب ما خلفته الأنشطة البشرية من آثار، وعلى كوكب لم تعد موارده كافية لتلبية احتياجات البشر. وقال ان مختلف البرامج والاتفاقيات التي أبرمت هي جزء من الجهد المبذول لانجاز الهدف. وسوف تساعد مداولات اللجنة وقراراتها المجتمع الدولي على مواجهة مختلف التحديات التي تواجه البشرية باعتماد تدابير عملية المنحى وتتضمن المشاركة الفعالة من جانب البلدان النامية.

٨٥- واختتم قائلا انه من الأهمية أيضا توجيه اهتمام الأمانات المعنية بمختلف الاتفاقيات بشأن البيئة الى برنامج عمل الجمعية العامة للأمم المتحدة، لضمان ألا تتصادف اجتماعات الأمانات مع تلك الاجتماعات التي تعقدها الجمعيةالعامة، ولتيسير مشاركة الوفود المحنّكة، وخصوصا الوافدة من البلدان النامية، في أعمال مؤتمرات الدول الأطراف.

٨٦- **السيد بوسيير** (فرنسا): تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي فقال ان بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة للاتحاد الأوروبي (استونيا، بلغاريا، بولندا، الجمهورية التشيكية، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، لاتفيا، ليتوانيا، هنغاريا) والبلدان الأخرى المنتسبة (تركيا وقبرص ومالطة) تؤيد بقوة البيان الذي أُدلي به بشأن التنوع البيولوجي، والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومكافحة التصحر، والمصادر الجديدة للطاقة.

٨٧- وفيما يتعلق باتفاقية التنوع البيولوجي، قال ان عملية التفاوض التي بدأت في سنة ١٩٩٥ أفضت الى اعتماد بروتوكول قرطاجنة للسلامة البيولوجية في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، وهو ما يجعل من الممكن مراقبة تحركات الكائنات المطورة جينيا عبر الحدود والتي يمكن أن يكون انتشارها ضارا بالبيئة. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يرحب بنجاح المفاوضات في هذا المجال الهام للغاية من الناحية الحياتية، ويهيب بجميع الأطراف فيه بالتوقيع والتصديق على البروتوكول في المستقبل القريب بغية الاسراع بدخوله حيز النفاذ. ويأمل الاتحاد الأوروبي أيضا في أن يؤدي الاجتماع الأول للجنة الحكومية الدولية المعنية ببروتوكول قرطاجنة، المعتزم عقده في مونبلييه في الفترة من ١١ الى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، الى احراز تقدم ملموس في ايجاد آلية لتيسير التعاون الدولي من أجل السلامة البيولوجية. ويرحب

الاتحاد الأوروبي بنتائج الاجتماع الخامس لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، المعقود في نيروبي في أيار/مايو ٢٠٠٠، وخصوصا فيما يتعلق بسبل الحصول على الموارد الجينية وحماية الممارسات والمعارف الخاصة بالسكان الأصليين.

٨٨- وفيما يتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية، قال ان كل شخص يتفق على أنه، بعد ست سنوات من اعتماد برنامج عمل بربادوس، لا يزال هناك الكثير يتعين القيام به للنهوض بالتنمية المستدامة لتلك الدول. وأشار الى أنها تواجه تحديات ضخمة مثل حماية بيئتها البحرية من مختلف أنواع التلوث، وندرة المياه العذبة، والزيادة في تكرر الكوارث الطبيعية وشدتها، والتكيف مع تغير المناخ وارتفاع منسوب البحر، والاندماج في الاقتصاد العالمي وتنوع صادراتها. ولا يزال الاتحاد الأوروبي مصمما على دعم الجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجالات العمل ذات الأولوية التي أرسيت في بربادوس وفي الوثائق التي اعتمدت في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل استعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل للتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، والتي عقدت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. ويرحب الاتحاد الأوروبي أيضا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بشأن توصية اللجنة المعنية بالسياسة الانمائية، للاستعاضة عن المؤشر الاقتصادي للتصحّر بالمؤشر الاقتصادي لجوانب الضعف كمعيار من أجل استبانة أقل البلدان نموا، وهنا يتضمن الاعتراف الصريح بالمؤشر الاقتصادي للضعف، وهي مسألة أساسية تتعلق بالدول الجزرية الصغيرة.

٨٩- وفيما يتعلق بالجهود المبذولة لمكافحة التصحر، قال ان الاتحاد الأوروبي يولي أهمية خاصة لاتفاقية مكافحة التصحر، التي تتضمن نهجا بيئيا واهتمامات تتعلق بالتنمية. وقال ان مؤتمر الأطراف الذي عقد في الآونة الأخيرة في ريسيفي، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، ساعد على تحديد أوضح للقدرات ومجالات التدخل من مختلف الأجهزة المنشأة بموجب الاتفاقية.ولا بد للاجتماع الرابع لمؤتمر الأطراف، المعتزم عقده في بون في الفترة من ١١ الى ٢٢ كانون الأول /ديسمبر ٢٠٠٠، أن يؤكد هذا الاتجاه الايجابي في تنفيذ اتفاقية هدفها هو تطوير أوجه التكامل والتآزر فيما بين مختلف المبادرات والبرامج لمكافحة التصحر.

٩٠- وفيما يتعلق بالمصادر الجديدة للطاقة، قال ان الاتحاد الأوروبي يرى أن النظام الحالي لانتاج الطاقة وتوزيعها واستخدامها لا يفي تماما بمعايير التنمية المستدامة. ومسايرة للأحكام الواردة في جدول أعمال القرن ٢١، فان الاتحاد يؤيد المزيد من استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في جميع قطاعات الاستهلاك، بما في ذلك نظم الشبكات ونظم اللامركزية، ويحث الاتحاد على دراسة الامكانيات غير المطروقة لمصادر الطاقة الجديدة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في المناطق الريفية. ويقترح الاتحاد ضرورة زيادة عمليات نقل التكنولوجيا والمعرفة التقنية بشأن مصادر الطاقة الجديدة الى البلدان النامية. وفي هذا الصدد، فانه ينتظر باهتمام بالغ استنتاجات الفريق العامل الذي أنشأته مجموعة البلدان الثمانية لكي ينظر في المسائل المتصلة بالطاقة المتجددة. ومع ذلك فان الاتحاد الأوروبي يؤيد، حيثما أمكن ذلك، استخدام أحدث التكنولوجيات في البلدان النامية.

٩١- **السيدكولبي** (النرويج): قال ان اعتماد بروتوكول قرطاجنة للسلامة البيولوجية يعتبر خطوة تاريخية أخرى في متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، مبينا أنه بالامكان، مع الارادة السياسية، توحيد المصالح التجارية والبيئية. وقال ان البروتوكول وضع مبدأ وقائيا موضع التنفيذ وتضمن حقوقا والتزامات هامة بالنسبة للبلدان المستوردة والمصدرة على السواء. ويجب تحديد التفاصيل التشغيلية لسريان البروتوكول كمسألة عاجلة، وفي هذا الصدد، أكد على أهمية الاجتماع الأول للجنة الحكومية الدولية لبروتوكول قرطاجنة، المعتزم عقده في مونبلييه، فرنسا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

٩٢- وأضاف قائلا ان الاجتماع الخامس لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي أثبت أنه ملتقى مفيد للمناقشات الاستراتيجية فيما يتعلق بمواصلة تنفيذ الاتفاقية. وستكون آلية مركز تبادل البيانات جزءا هاما على وجه الخصوص من جهاز الاتفاقية. كما أن الحوار بين العلماء وبين واضعي

السياسات في هذا الخصوص، في حاجة الى التحسين. كما أن انشاء آلية للتقييم العلمي الشامل يمكن أن يكون خطوة تالية مفيدة تيسر القيام بالأعمال العلمية والمستقلة. ومن بين التطورات الايجابية التي تحققت فعلا، يرحب وفده ببرنامج العمل الجديد بشأن التنوع البيولوجي في الزراعة، وهو يرى أن الاستخدام المستدام والتنسيق القطاعي العام سيكون من المفاهيم الأساسية في الأعمال التي سيضطلع بها مستقبلا.

٩٣- واستطرد قائلا ان المجتمع الدولي يواجه كثيرا من مشاكل المياه العاجلة. فندرة المياه المتزايدة تؤدي الى زيادة التنافس على المياه في كثير من بقاع العالم، وهذا يؤثر على الفقراء بوجه خاص. ولهذا فإن واحدة من الأولويات الرئيسية لسياسة النرويج بشأن التعاون الانمائي، تتمثل في المساعدة على تيسيير سبل الوصول الى المياه النظيفة والمرافق الصحية المستدامة. وقال ان ندرة المياه يمكن أيضا أن تكون عاملا هاما في النزاعات بين الدول والشعوب. ويؤيد وفده الجهود التعاونية الرامية إلى معالجة مسألة تقاسم موارد المياه، في عدة مناطق، من بينها الشرق الأوسط وفي حوض النيل وفي الجنوب الافريقي وفي منطقة ميكونغ، حيث ان الادارة السليمة لموارد المياه تعتبر المفتاح المؤدي الى السلم والتنمية المستدامة. ويتطلب حل مسائل المياه العابرة للحدود التزاما متفانيا طويل الأجل من جانب الدول الشاطئية والجهات المانحة، وكذلك يتطلب التكامل والتعاون بين الوكالات الوطنية والدولية بهدف ضمان الاستخدام الناجع للمياه وسياسات مترابطة لادارة المياه. ويجب أن يظل تعزيز التعاون والتنسيق في اطار الآليات القائمة، وخصوصا منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، والهيئات الاقليمية والهيئات المنشأة بمقتضى المعاهدات الحكومية الدولية، بغية تعزيز السياسات والبرامج ذات الصلة بالمياه لتعزيز الأمن المائي.

٩٤- ومضى قائلا أن برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية يتيح أساسا شاملا للتنمية المستدامة وفقا لجدول أعمال القرن ٢١ والاتفاقيات المعتمدة في ريو. وفي حين قد بذل الكثير من جانب الدول الجزرية الصغيرة النامية ذاتها، ما زال هناك الكثير يتعين القيام به ويتطلب الأمر مزيدا من الجهود على المستوى الدولي لمساعدة تلك البلدان. وقال ان وفده يدرك أبعاد الحالة الخاصة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يتعلق بضعفها أمام التغير المناخي والحاجة الى الادارة المستدامة للموارد البحرية وامدادات الطاقة. ورغم أنها من الناحية العملية لا تسهم في ابتعاثات غازات الدفيئة، فانها يحتمل أن تعاني أكثر من غيرها نتيجة لتغير المناخ وارتفاع مستويات سطح البحر. وقال ان الضعف الخاص في أحوال هذه الدول يجعل من الأمور الملحة التصدي بفعالية لتغير المناخ. وقال ان حكومته تؤيد جهود تلك البلدان لتنفيذ برنامج عمل بربادوس عن طريق عدد من المبادرات، وقال انه يؤكد على الأهمية التي يوليها وفده لاستمرار التعاون الوثيق مع تحالف الدول الجزرية الصغيرة.

٩٥- وأوضح أن تدهور الأراضي المنتجة يعتبر مشكلة خطيرة بالنسبة للمجتمع الدولي، فهذا يعمل، بالاضافة الى عدم الأمن الغذائي، على تشديد وطأة الفقر، التي غالبا ما كانت نتيجة للافتقار للقوة وبسبب السيطرة على الموارد. ولهذا فان نهج المشاركة المبين في اتفاقية مكافحة التصحر يعتبر من الأمور الأساسية. وفي الوقت نفسه، ما زالت البلدان الأفقر والأشد تأثرا، وخصوصا في افريقيا، في حاجة الى مساعدات دولية كبيرة من أجل مكافحة التصحر. ولهذا يجب متابعة الاتفاقية كمسألة عاجلة. واختتم قائلا ان حكومته تخصص أكثر من خمسين في المائة من مساعدتها الثنائية الطرف وجزءا كبيرا من مساعدتها المتعددة الأطراف الى افريقيا جنوبي الصحراء الكبرى، وسوف تحافظ على هذا المستوى من المساعدات.

٩٦- **السيد باقيرو** (كولومبيا): تكلم بالنيابة عن مجموعة ريو فقال ان هذه المجموعة أعادت التأكيد، فيما يتعلق بمسألة نقل التكنولوجيا، على وجوب استخدام التكنولوجيات السليمة بيئيا وتطوير نظم للانتاج المستدام. وأضاف قائلا ان بلدان المجموعة تعمل على تعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية وترويج المبادرات العملية من أجل التعاون الدولي، بما في ذلك تلك المبادرات التي تيسر نقل التكنولوجيا.

٩٧- واستطرد قائلا ان مجموعة ريو تدرك أن النمو في التجارة وصون البيئة هدفان متكاملان في تحقيق التنمية المستدامة. وهذا يعني أن رفض اعتماد تدابير من جانب واحد، تحت ستار حماية البيئة، انما يفرض قيودا لا مبرر لها على التجارة. وفي المقابل أيضا اعتماد تدابير تحكمية ومن جانب واحد منافية لنظام التجارة المتعددة الأطراف التي تستند الى اعتبارات خاصة بالعمل وتقيدات أمام سبل وصول منتجات البلدان في المجموعة الى الأسواق الأخرى.

٩٨- وفيما يتعلق بتغير المناخ، دعت مجموعة ريو البلدان المتقدمة النمو الى تحقيق أهداف خفض غازات الدفيئة بالتصديق على بروتوكول كيوتو قبل حلول سنة ٢٠٠٢. ويجب مراعاة الالتزامات في اطار خطة عمل بوينس آيرس؛ وخصوصا يجب اتخاذ الترتيبات في أقرب وقت مستطاع لتنفيذ الآليات المنصوص عليها في بروتوكول كيوتو، وخصوصا آلية التنمية النظيفة، وآليات المرونة بمقتضى البروتوكول. وينبغي لمثل هذه اللائحة أن تشمل جميع أحكام الاتفاقية الاطارية المتعلقة بتغير المناخ، وينبغي معارضة أية محاولات تناقض ذلك. وترغب مجموعة ريو في الاسهام في نجاح الاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية المتعلقة بتغير المناخ، والاسهام في العمل، بالتعاون مع الآخرين في سبيل احراز نتائج ناجحة.

٩٩- وأوضح أن هناك تطورا يثير القلق يتمثل في دليل علمي ظهر مؤخرا بخصوص النمو غير المسبوق في حجم الثغرة في طبقة الأوزون فوق منطقة أنتارتيكا (المنطقة المتجمدة الجنوبية) التي تؤثر لأول مرة على المراكز الحضرية في أمريكا الجنوبية. وتهيب المجموعة بالدول أن تتخذ الخطوات الضرورية لتنفيذ بروتوكول مونتريال تنفيذا كاملا، وخصوصا فيما يتعلق بالمواد التي تستنفد طبقة الأوزون، ولتوفير موارد كافية للصندوق المتعدد الأطراف المنصوص عليه في البروتوكول، و المقصود به دعم البلدان الأشد ضعفا.

١٠٠- وذكر أن مجموعة ريو ترحب باعتماد بروتوكول قرطاجنة للسلامة البيولوجية الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي، وهي تدعو جميع البلدان التي لم تنضم الى الصك أن تفعل هذا ليتسنى دخوله حيز النفاذ في أقرب وقت مستطاع. وهناك حاجة الى التعاون الدولي لبناء القدرات لضمان تنفيذ بروتوكول قرطاجنة من جانب البلدان النامية.

١٠١- ومضى قائلا ان مجموعة ريو ترحب بموافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي على انشاء منتدى الأمم المتحدة الحكومي الدولي المعني بالغابات، وهو آلية يمكن أن تكون مفيدة للحفاظ على جميع أنواع موارد الحراجة والاستفادة منها.

١٠٢- وقال ان مجموعة ريو تشعر بقلق بالغ ازاء قلة الموارد التي تخص المنطقة في اطار الآلية المالية لاتفاقية مكافحة التصحر، وخصوصا انها أهم اتفاق تم التوصل اليه في ريو دي جانيرو، وان كان لا يزال يحظى بأقل دعم دولي. وأكد على أهمية الدعم لأهداف الاتفاقية واقرار البرامج لتنفيذها في المنطقة.

١٠٣- واستطرد قائلا ان مجموعة ريو تؤيد مشروع القرار المقدم من مجموعة الـ٧٧ والصين لتخفيف أثر ظاهرة النينيو ولانشاء المركز الدولي لدراسة ظاهرة النينيو في غواياكيل، اكوادور، وتناشد المجموعة المجتمع الدولي أن يقدم الدعم من أجل تحقيق هذا المشروع. وتؤيد مجموعة ريو الأنشطة التي يضطلع بها في اطار البرنامج العالمي للطاقة الشمسية الذي وضعته منظمة اليونسكو، وتطالب المجموعة أيضا المجتمع الدولي بأن يقدم دعمه في هذا الشأن.

١٠٤- واختتم قائلا انه من الأهمية الفائقة تعزيز التعاون الدولي بجميع أشكاله بغية تحقيق تنمية مستدامة حقيقية، إذ أن مشاكل التنمية وعلاقتها بالمسائل البيئية تتطلب تدابير منسقة من جانب المجتمع الدولي بأسره. وقال ان الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها، ومختلف الهيئات الحكومية الدولية والمجتمع المدني، كلها مطالبة بأن تؤدي دورا حاسما في الحفاظ على البيئة والنهوض بالتنمية المستدامة.

١٠٥- **السيدة كويفاس** (غواتيمالا): قالت ان وفدها يؤيد ما جاء في الكلمة التي أدلى بها ممثل نيجيريا، نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين، وفي كلمة ممثل كولومبيا نيابة عن مجموعة ريو. بيد أنه ينبغي التأكيد على أن غواتيمالا بلد تتوفر فيه الثروات وطائفة متنوعة من الموارد الطبيعية التي يهددها الضغط الديموغرافي المتزايد. وعلاوة على ذلك، فان غواتيمالا واحد من البلدان التي تتمتع بأعلى معدل سكاني ثابت بين سكان الريف في أمريكا اللاتينية، ولديها نسبة عالية من السكان الأصليين (٤٨ في المائة من المجموع) وقسم كبير من الدخول الوطنية يأتي من الزراعة. وينجم عن وجود سكان من أصول ريفية ووطنية أصلية عن معدلات خصوبة عالية بوجه عام. وفي العقد الماضي، كانت هناك تحركات هجرة داخلية هامة الى المناطق الريفية، أدت الى احتلال مساحات ذات نظم ايكولوجية حراجية هشة وأراض ليست صالحة للزراعة.

١٠٦- وأضاف قائلا ان الحكومة في محاولاتها لتحقيق التنمية المستدامة، قد اتخذت التدابير التالية: أولا، الادماج، كمسألة ذات أولوية، للجمع بين صون البيئة وتحسينها والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية في السياسة الاقتصادية عن طريق استعمال الحوافز وآليات التمويل وترويج الاستثمارات ونقل التكنولوجيا ؛ وثانيا، التناسق المؤسسي والقانوني لاستراتيجية من أجل الحفاظ على الموارد المائية والادارة المستدامة لهذه الموارد المائية؛ وثالثا، اشراك المجتمع المدني في المشاورات وعمليات صنع القرار.

١٠٧- واستطرد قائلا ان اتفاقات السلام الموقّعة في سنة ١٩٨٦ أنهت النزاع المسلح الداخلي وأدت الى عدد من الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في غواتيمالا، من بينها اصلاحات تتعلق بالدولة والضرائب واستخدام الأراضي، وتتعلق بأشمل اتفاق وقّع حتى الآن لتعزيز حقوق وثقافة السكان الأصليين. ومع أخذ كل ذلك في الاعتبار، تشكل تلك الاصلاحات التزاما وطنيا ازاء التنمية المستدامة.

١٠٨- وعلى الصعيد الاقليمي، قال ان أمريكا الوسطى لديها تاريخ طويل من التكامل في مجال البيئة، والأمثلة على ذلك هو تحالف أمريكا الوسطى من أجل التنمية المستدامة، واتفاقية الغابات، وخطة العمل من أجل الادارة المتكاملة للمياه في برزخ أمريكا الوسطى. وتمتلك أواسط أمريكا نسبة ١٠ في المائة من التنوع البيولوجي في العالم، وهي تنفذ مشروع "الرواق البيولوجي في أمريكا الوسطى"، وفي اطاره تتعاون ثمانية بلدان على حماية نظمها الايكولوجية وتحسين نوعية الحياة للسكان القاطنين بها. ويشمل هذا الرواق مساحة ٧٥٠ ٠٠٠ كيلومتر مربع ويقطنه ٤٠ مليون من السكان. وفي اطار هذا المشروع يجري ادماج عدة برامج وطنية في برنامج اقليمي واحد.

١٠٩- وفي مؤتمر ريو، تغير النهج التقليدي ازاء البيئة، وكُلّفت منظومة الأمم المتحدة بدور أساسي في الحفاظ عل البيئة وحمايتها. واختتم قائلا ان غواتيمالا، من جانبها، تعيد التأكيد على الالتزامات المعقودة في عام ١٩٩٢ والتي جرى تحديثها في عام ١٩٩٧، وهي مستعدة للمشاركة بشكل ناشط في العملية التحضيرية للاستعراض العشري.

١١٠- **السيد ابراهيم** (الجماهيرية العربية الليبية): قال ان وفده يؤيد تماما البيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا، نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين. وبعد أن أشار الى البند ٩٥ (ه) من جدول الأعمال، بشأن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، قال ان تدهور المناطق الجافة ومشكلة التصحر هما ظاهرة ذات أبعاد غير عادية تهدد رفاه ملايين الناس في جميع أنحاء العالم، وخصوصا في افريقيا. وقال ان مشاكل التصحر والجفاف تتفاقم بسبب الفقر وعدم وجود الموارد الطبيعية والمالية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة. وأوضح أن التصحر ينجم من تطبيق تدابير غير مدروسة في التخطيط، ومن الافتقار الى الوعي بشأن البيئة، ومن عدم وجود سياسات رشيدة لادارة الموارد، واستخدام الأساليب الزراعية الخاطئة، والسياسة السكانية غير المدروسة. وقال ان التصحر والجفاف يؤديان بدورهما الى زيادة النزوح الداخلي وتدفقات اللاجئين الى البلدان المجاورة، الذي يضع ضغوطا هائلة على موارد تلك البلدان ويعرقل جهودها الانمائية. ولا يمكن علاج هذه الحالة الا بتنفيذ سياسات وخطط متكاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحيث تكفل التوزيع العادل

للثروة مع مشاركة جميع أفراد المجتمع، وخصوصا أولئك الذين جرى تهميشهم على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية. ولبلوغ هذه الغاية، ينبغي بذل الجهود المتضافرة على الصعيدين الوطني والاقليمي، ويجب على المجتمع الدولي أن يزيد تعاونه التقني والمالي.

١١١- وأوضح أن الارتفاع الباهظ في تكاليف استصلاح الأراضي والمعدات ووسائل الانتاج الى جانب الشروط التي فرضتها البلدان الغنية في مجال حقوق الانسان استنادا الى معاييرها وخبراتها الخاصة ومنع نقل التكنولوجيا قد عرقلت جهود البلدان الافريقية لتحقيق خططها الوطنية، بما في ذلك الجهود الرامية الى تخفيف أثر التصحر والآثار الناجمة عن الجفاف. وأضاف قائلا ان الجماهيرية العربية الليبية، مثل غيرها من بلدان القارة، تعاني من مشاكل التصحر والجفاف. فكثير من أراضيها صحراء قاحلة ونحو ٩٥ في المائة تقريبا من سكانها يعيشون في منطقة تقل عن ٥ في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة، وحتى هذه النسبة الضئيلة، مهددة كذلك بزحف الصحراء عليها. وقال ان الجماهيرية العربية الليبية قد صدّقت على الاتفاقية في سنة ١٩٩٦ وهي تبذل جهودا ضخمة لمكافحة التصحر. وفي هذا الصدد، يجدر بالذكر أن هناك مشروعا عظيما لمكافحة التصحر والجفاف انه مشروع "النهر الصناعي العظيم"، وذلك رغم الحظر المفروض على الجماهيرية العربية الليبية وعلى حركة أموالها. وسينقل المشروع بعد الانتهاء من مراحله الأخيرة، حوالي ستة ملايين متر مكعب من المياه يوميا من أقاصي الصحراء الى المناطق الساحلية، بواسطة شبكة يبلغ قطرها أربعة أمتار واجمالي طولها أكثر من ٠٠٠ ٥ كيلومتر طولي.

١١٢- وأوضح أنه ينبغي وضع استراتيجية تأخذ في الاعتبار حقوق البلدان النامية في تنفيذ خطط التنمية وبمقتضاها تكفل البلدان المتقدمة النمو تقديم المساعدات لمكافحة التصحر والجفاف، وخصوصا اذا أُخذ في الاعتبار أن هذه الظواهر تنجم من ممارسات تلك البلدان ذاتها. وعلى هذا يجب على البلدان المتقدمة النمو أن تتحمل مسؤوليتها بالمشاركة في ازالة آثار تلك الممارسات. وفي هذا الصدد، من الأهمية أن تبذل الدول الأعضاء في المنظمة، وخصوصا البلدان النامية، جهودا مشتركة في المجالات التالية: أولا، تكثيف الدراسات والبحوث المتعلقة بتحلية مياه البحر، للوصول الى أفضل الأساليب وكذلك تكثيف الدراسات والبحوث لاستنباط أنواع من المحاصيل أكثر قدرة على مقاومة الجفاف وتحمل نسبة عالية من الملوحة والجفاف والتصحر، وتنفيذ مشاريع دولية لزراعة تلك المحاصيل بالقرب من المناطق الصحراوية بغية حماية الغطاء النباتي المحدود في تلك المناطق، ولوقف ما يمكن من تدهورها، وعلى الأقل محاولة استصلاحها بشكل جزئي؛ وثانيا، نقل التكنولوجيا الحديثة بأسعار معقولة لحماية الموارد وضمان حسن الادارة، على سبيل المثال بالمساهمة في انشاء مضخات تدار بالطاقة الشمسية أو بطاقة الرياح بغية تطوير مصادر الطاقة هذه في الصحراء؛ وثالثا، المساهمة في تنفيذ دراسات جيولوجية دولية باستخدام التقنيات الحديثة مثل الاستشعار عن بعد من الأقمار الصناعية أو باستخدام الوسائل التقليدية للكشف عن مصادر جديدة للمياه على الصعيد الاقليمي، حيث ان هذه الدراسات غير كافية بوجه عام؛ ورابعا، تقديم المساعدة على ازالة الألغام بتوفير المعدات اللازمة للكشف عن الألغام وإزالتها، لكي يتسنى زراعة هذه المناطق الجافة بعد تطهيرها من الألغام.

رفعت الجلسة في الساعة ١٨/٠٥